دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في التنمية البشرية في الأردن 1999 - 2015
المصدر:	دراسات - العلوم الإنسانية والاجتماعية
الناشر:	الجامعة الأردنية - عمادة البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	العقيلي، مازن أحمد صدقي
مؤلفين آخرين:	يعقوب، سوزان جمعة(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج46, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	سبتمبر
الصفحات:	150 - 173
رقم MD:	995547
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch, HumanIndex
مواضيع:	السياسة الإقتصادية، التنمية الإقتصادية، النمو الإقتصادي، التنمية المستدامة، الخطاب السياسي، الموارد البشرية، التنمية البشرية، القوانين والتشريعات، الملك عبدالله ابن الحسين، التحليل السياسي، الأردن، المجتمع الأردني، مستخلصات الأبحاث
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/995547

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في التنمية البشرية في الأردن (1999–2015)

مازن أحمد صدقي العقيلي، سوزان جمعة يعقوب *

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في التنمية البشرية، ممثلة بثلاثة أبعاد هي: الفقر، والبطالة، والتعليم. اعتمدت الدراسة منهج تحليل المحتوى، ونظرية النظم، والنظرية البنائية الوظيفية في تحليل الخطابات السياسية. وتمثلت الخطابات السياسية محل التحليل بأشكال الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني في الفترة 1999–2015 بما فيها خطابات العرش السامي والمقابلات مع محطات التلفزة والصحف العالمية والإقليمية والمحلية. استخدمت الدراسة نتائج منهجيات التحليل السابقة في تحديد المتغيرات المستقلة للدراسة وهي مصطلحات الخطاب السياسي، وتم اختيار (35) مصطلحاً سياسياً. ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة استخدمت الدراسة المدخل الكمي لتحويل متغيرات الدراسة إلى متغيرات كمية بناء على علاقتها بأبعاد التنمية البشرية. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة إحصائية للخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني في أبعاد التنمية البشرية في الدراسة الحالية (الفقر، والبطالة، والتعليم). وعليه، أوصت الدراسة الأخذ بمصطلحات الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ذات الصلة بالتنمية البشرية بوصفها استجابات مدروسة لمدخلات تلقاها النظام السياسي من البيئة الداخلية والخارجية وظهرت بصورة سياسات واستراتيجيات ومبادرات بعد معالجتها بهدف التعامل مع القضايا والأولويات الوطنية.

الكلمات الدالة: الخطاب السياسي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين، التنمية البشرية، الفقر، البطالة، التعليم.

المقدمة

يعد الخطاب السياسي شكلاً من أشكال التفاعل الاجتماعي الذي يحمل في طياته إطاراً فكرياً، وهو شكل من أشكال التعبير المستخدمة من قبل النظام السياسي لإيصال الأفكار الى الجمهور ضمن عملية تفاعلية يحصل خلالها النظام على المطالبات، أو ما يعرف بمدخلات النظام من المجتمع ويقوم بتحليلها ومعالجتها والرد عليها بصورة سياسات أو قرارات، أو مخرجات النظام (Easton, 1957). وعلى صعيد النظام السياسي الأردني، فإن الخطابات السياسية الصادرة عن الملك عبدالله الثاني تمثل طريقة لايصال رسالة الدولة المعلنة للمواطنين، وهي اعلان القائد عن الاستراتيجيات التي يتبناها وكيفية تنفيذها، كما أنها تصف ما يريده القائد من الشعب.

وفي ظل الأولويات والاستراتيجيات الوطنية الموجهة لتعزيز التنمية البشرية من أجل مكافحة الفقر والبطالة وتحسين مخرجات التعليم وتحقيق النفع العام فإن الخطاب السياسي محل الدراسة الحالية هو الخطاب المتعلق بالتنمية البشرية، وتحديداً بثلاثة من محاورها هي: الفقر، والبطالة، والتعليم. ويمكن بهذا الصدد ملاحظة العلاقة بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني والتنمية البشرية من خلال التعرف إلى مخرجات النظام السياسي التي تظهر بصورة قرارات واستراتيجيات وسياسات حكومية ومبادرات ورؤى ملكية تهدف إلى معالجة مشكلات الفقر والبطالة والتعليم في الأردن. وانطلاقاً من أهمية الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني من حيث مصدرها، وهو الملك نفسه وما تتضمنه هذه الخطابات من مضامين ومعاني واستراتيجيات وسياسات، واشارات عديدة لمحاور التنمية البشرية في العديد من الخطابات والمناسبات، فإن الدراسة الحالية تعنى بتحليل الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني من أجل التعرف إلى دور الخطاب السياسي في التنمية البشرية في الأردن.

* كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/9/25، وتاريخ قبوله 2019/1/2.

© 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعد التنمية البشرية واحدة من السبل المعتمدة على الصعيد العالمي والمحلي في تحقيق جملة من الأهداف، منها توفير المستوى المعيشي اللائق، وتعميم المساواة والعدالة الاجتماعية، والمشاركة في الحياة السياسية وفي المجتمع، والحياة المدنية والصحية، وتحسين مستويات المعرفة، علاوة على تحقيق الاستدامة البيئية (UN-HDR, 2015). ولا يكون تحقيق هذه الأهداف فقط بتحسين الأداء الاقتصادي، ولكن من خلال التركيز على جوانب أخرى مثل قدرات الأفراد واكسابهم المهارات التي تمكنهم من تحويل تلك القدرات الى إنجازات (Francoise, 2011). وعلى الرغم من أهمية التنمية البشرية والأولوية الكبيرة التي تحظى بها في المملكة الأردنية الهاشمية، الا أنها تواجه العديد من التحديات، ومن أمثلتها محدودية الموارد الطبيعية، ونسبة النمو الكبيرة في عدد السكان الذي وصل ما يقارب 10 مليون نسمة (المجلس الأعلى للسكان، 2015)، بالإضافة الى تحديات أخرى مثل الفقر، وتراجع المجتمع الريفي، والبطالة بين فئة الشباب. علاوة على التحديات الإقليمية من نزاعات وعدم استقرار في الدول العربية المجاورة على مدار سنوات طويلة، والعدد الكبير من المهاجرين والنازحين من المناطق المجاورة، مثل الهجرات من فلسطين الى المملكة على عدة مراحل، ونزوح اللاجئين السوريين المستمر. وغيرها من التحديات العالمية مثل الأزمات المالية، وارتفاع أسعار الطاقة.

وقد استدعى ذلك دراسة الموضوع والتعرف إلى إمكانية إيجاد الحلول الملائمة لمواجهة التحديات الأردنية في ظل المتغيرات الدولية والمحلية المحيطة بها. ويمكن الاسترشاد في هذا المقام بالخطابات السياسية للملك عبدالله الثاني كونها تمثل تعبيراً واقعياً عن استراتيجيات وسياسات الدولة وتوجهات ورؤى القائد في معالجة القضايا الوطنية، مثل الفقر والبطالة والتعليم. وعليه، جاء اهتمام الدراسة الحالية بتحليل الخطابات السياسية للملك عبدالله الثاني وتعرف دورها في التنمية البشرية في الأردن. ويلمس المتتبع لخطابات الملك عبدالله الثاني انها لم تخلو في معظمها من الإشارة الى الثوابت والنهج الأردني الثابت والرؤية الملكية حيال قضية التنمية في مختلف المناسبات والمحافل التي ألقيت فيها تلك الخطابات، وعلى مدار فترة زمنية طويلة بدأت منذ تولي الملك عبدالله الثاني مسؤولياته الدستورية ولغاية يومنا هذا. وبالتالي، تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن التساؤل الآتي: ما دور الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في التنمية البشرية في الأردن؟ وتنبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:

(1) ما أثر الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في مكافحة الفقر في الأردن؟
(2) ما أثر الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في مكافحة البطالة في الأردن؟
(3) ما أثر الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في مستوى التعليم في الأردن؟

فرضيات الدراسة

يتضمن الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني العديد من الإشارات الصريحة الى مشكلات الفقر والبطالة والتعليم، ويقدم في سبيل إيجاد الحلول الملائمة لها العديد من الاستراتيجيات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تحسين مستوى النمو الاقتصادي، وتأهيل وتدريب الموارد البشرية لاكتساب المهارات، وجذب الاستثمارات، وتنويع وزيادة الصادرات والتبادل التجاري، والاستثمار في البنية المعرفية، والبحث عن أفضل الممارسات العالمية في التعامل مع هذه المشكلات، وتوفير المناخ الآمن لإحداث التنمية، وفتح أبواب الكرامة والفرص والديموقراطية والسلام والعدل. وحيث إنّ الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني يمثل استجابة للاحتياجات الداخلية في ظل الظروف والمعطيات المحلية والإقليمية والعالمية والتفاعل مع هذه الظروف فإنه يعد بمثابة اطار فكري خاص يصف مضامين استراتيجية الدولة تجاه القضايا والمطالبات العامة وكيفية تنفيذ تلك الاستراتيجية ومعالجة هذه المطالبات. ومن جهة أخرى، لا يقف الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني عند متغيرات أو عوامل بعينها عند الاستجابة للمطالبات، بل يأخذ بأكبر قدر ممكن من المتغيرات المحتملة التي يمكن أن تكون ذات أثر إيجابي في التخلص أو الحد من المشكلات المستهدفة. وقد اتضح ذلك جلياً عند المراجعة الأولية للخطابات والمقابلات الملكية. تبعاً لما تقدم، تفترض الدراسة الحالية وجود علاقة تأثير بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ومحاور التنمية البشرية في الأردن (الفقر، والبطالة، والتعليم).

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية تعرف العلاقة بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني والتنمية البشرية في الأردن. وبصفة خاصة، تهدف الدراسة إلى الكشف عن علاقة التأثير بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني وثلاثة من محاور التنمية البشرية: الفقر، والبطالة، والتعليم. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو الآتي:

(1) التعرف على طبيعة العلاقة بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني وجهود مكافحة الفقر في الأردن.
(2) الكشف عن علاقة التأثير بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في معالجة البطالة في الأردن.
(3) بيان طبيعة العلاقة بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ومستوى التعليم في الأردن.

الاطار النظري والدراسات السابقة

مفهوم الخطاب السياسي

يعرف الخطاب بأنه الطريقة المحددة المتبعة من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد في المجتمع عند الحديث عن أو فهم أو وصف مظهر من مظاهر البيئة المحيطة أو موضوع أو حدث معين (Jorgensen and Phillips, 2002) . ويعرف كذلك بأنه الجهود الاستراتيجية الواعية الصادرة عن مجموعة من الأفراد في المجتمع بهدف صياغة أو طرح مدركات مشتركة بين أفراد المجموعة أنفسهم والعلاقة التي تربطهم بالبيئة المحيطة، بحيث تسهم هذه المدركات بإضفاء نوع من الشرعية على حركة هذه المجموعة (صفار، 2005). أما من حيث الموقف والتفاعل، فإن الخطاب يعد شكلاً من أشكال التفاعل الاجتماعي بوصفه حدث اتصالي يتم ضمن موقف اجتماعي معين (Van Dijk, 1997). ويحدث هذا التفاعل بين المتحدث (مصدر الخطاب) والمستمع أو القارئ (متلقي الخطاب). ولعل خير مثال على ذلك حالة التفاعل الاجتماعي التي تنشأ نتيجة للخطابات الصادرة عن رأس الهرم في الدولة، التي تهدف الى التأثير في الشعب؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه وصف الخطاب، ضمن سياق التفاعل الاجتماعي، بأنه الأداة الدبلوماسية المستخدمة في فهم معان قضايا معينة ومناقشتها (Hasan, 2013).

ويعرف الخطاب السياسي بأنه حقل الدراسة اللغوي الذي يرتبط بافعال اجتماعية على مستوى الدولة ككل، كما في حالة اتخاذ القرارات الحكومية، أو الممارسات والتفاعلات الأخرى مثل المناقشات البرلمانية (Van Dijk, 2011). ويعرف كذلك بأنه اللغة المكتوبة أو المحكية المستخدمة في السياسة لتوجيه مشاعر الجماهير والتأثير في آرائهم وتوجهاتهم (Al-Faki, 2014). ومن تعريفاته أنه نوع من التفاعل الاجتماعي الذي يهدف الى التأثير في الجمهور، وهو أداة دبلوماسية تمكن من عرض وفهم ومناقشة معان معينة (Ismail, 2012).

الخطاب ونظرية النظم

يرى ديفيد ايستون (David Easton) أن دراسة السياسة تتطلب فهم كيفية صنع القرارات الخاصة بالمجتمع ووضعها موضع التنفيذ، وذلك من خلال التركيز على الافتراض الضمني الذي يستند الى فكرة مفادها أن الحياة السياسية عبارة عن نظام يتألف من مجموعة مترابطة من الأنشطة التي تتفاوت من حيث القوة تبعاً لدرجة تأثيرها في الطريقة التي تتم بواسطتها صياغة وتنفيذ القرارات المجتمعية. كما يرى ايستون أن النظر الى الحياة السياسية بوصفها نظاماً يتألف من مجموعة من الأنشطة المترابطة، يسهم في فصل الحياة السياسية عن بقية الأنشطة الاجتماعية، وبالتالي القدرة على تحليل هذا النظام كوحدة واحدة تعمل ضمن بيئة واضحة المعالم (Easton, 1957). وبيّن ايستون أن النظام يتكون من عدة مكونات تشمل المدخلات، والمخرجات، وعملية تحويل المدخلات الى مخرجات، بالإضافة الى التغذية الراجعة، والبيئة التي يعمل النظام ضمنها.

مفهوم تحليل الخطاب السياسي وتحليل المحتوى

يشير تحليل الخطاب الى العملية المستخدمة في تفسير العلاقة بين ما قيل (لفظ الخطاب)، والمعنى الذي يحتمله القول ضمن سياق معين (Khalid, 2014)؛ وعليه فإنه من غير الممكن حصر عملية تحليل الخطاب في وصف المظاهر اللغوية فقط وتجاهل الغايات أو الوظائف التي استخدمت لأجلها تلك المظاهر؛ ويعني هذا أنه في حين ينصب تركيز الباحث اللغوي على تحديد الخصائص اللغوية الواردة ضمن الخطاب، فإن محلل الخطاب يكون مهتماً بالقضايا التي استخدمت اللغة لأجلها، أو بعبارة أخرى الوظيفة التي تؤديها اللغة في الخطاب (Brown and Yule, 1998).

وتعد امكانية دراسة النصوص والمحادثات في السياق الاجتماعي واحدة من أهم مزايا تحليل الخطاب. وفي حين ركزت الأعمال الأولى في تحليل الخطاب على البنية الداخلية للنصوص، فقد أكدت مداخل أخرى مثل مدخل هاليدي (Halliday, 1978) في اللغة الوظيفية، على أهمية أن يشمل التحليل العمليات الشخصية والاجتماعية. أو بعبارة أخرى، ضرورة أن تنشئ النصوص وتوضع ضمن سياقها الاجتماعي (Sharififar and Rahimi, 2015).

وحيث إنّ النظام السياسي يتألف من مدخلات، وعمليات تقوم بتحويل هذه المدخلات الى مخرجات بصورة قرارات أو سياسات أو خطاب سياسي، بالإضافة الى مكون آخر هو التغذية الراجعة التي تصف نتيجة تقييم استجابة النظام للمدخلات فإن تبني مدخل النظم في التحليل السياسي يتطلب أخذ ثلاثة عوامل بعين الاعتبار هي: المتغيرات الداخلية للنظام التي تعمل في سياق

مجموعة من القوى البيئية المتغيرة، والقوى البيئية الخارجية التي تفرض مدخلات معينة على النظام ممثلة بالمطالبات، وعملية التفاعل والتبادل بين النظام وبيئته. وتتمثل الركيزة الأساسية في تحليل النظام السياسي بالنظر إلى النظام السياسي بوصفه نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به (Prestine, 1991).

ومن منطلق أن الخطاب السياسي موضع الدراسة الحالية هو نتاج للتفاعل الاجتماعي في سياق البيئة المحلية والدولية التي تهيمن عليها الكثير من المعطيات في عدة جوانب ذات علاقة بالتنمية البشرية، التي تعد بمثابة مدخلات للنظام السياسي وتسهم بصياغة الخطاب السياسي، فإنه يمكن توظيف النظرية البنائية الوظيفية التي وضعها جبرائيل الموند (G. Almond) ، وهي امتداد لنظرية النظم، من أجل الاستفادة من الإضافة التي قدمها الموند (Almond) لنظرية النظم، والمتعلقة بتوسعة عناصر البيئة، حيث قسّمت البيئة إلى نوعين هما: البيئة الداخلية، وتتضمن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، والبيئة الخارجية، وتتضمن قضايا الصراع في المنطقة (عارف، 2000). وتعد النظرية البنائية الوظيفية ذات أهمية من حيث تركيزها على المدخلات المتنوعة ممثلة بالمطالبات في جوانب مختلفة مثل حفظ الأمن، والصحة، والمشاركة في صنع القرار السياسي، وكذلك المساندة ذات المصادر السياسية والفكرية. بالإضافة إلى المخرجات التي تمثل استجابة للمطالبات. ومجموعة الوظائف التي تتضمن وظائف على مستوى النظام، ومستوى العملية، ومستوى السياسة، حيث تشير الوظائف على مستوى النظام إلى المحافظة على النظام وايجاد وظائف جديدة وتغيير الاتجاهات في الثقافة السياسية، وتعزيز قدرات النظام الاتصالية. أما على مستوى العملية فهي تصف العملية التي تتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات، من خلال التعبير عن المصالح وصنع السياسات وتنفيذها. أما على مستوى السياسة، فهي تصف سلوك النظام ككل وعلاقته بالأنظمة الاجتماعية الأخرى والبيئة المحيطة به.

وبالعودة الى منهجية الخطاب السياسي، فقد ذكر ربابعة ونزال (2015) أن الخطاب السياسي يتضمن أفكار سياسية يسعى المتحدث من خلالها إلى التأثير في المتلقي واقناعه بهذه الأفكار؛ وبالتالي فإن الفكرة هي أساس الخطاب السياسي وهي غاية المتحدث. ومن أجل ضمان الفاعلية في تحليل الخطاب، فإن التحليل يجب أن يوجه إلى القضايا الاجتماعية والسياسية لوصف هيكل الخطاب وتفسيره. وانسجاماً مع الوظيفة الرئيسية للخطاب التي تتحدد بالمحتوى الذي يقصد المتحدث ايصاله إلى المستمع، فإن تحليل المحتوى يعد احدى الأساليب الممكنة في إجراء تحليل الخطاب السياسي (Al-Sa'ati & Khalaf, 2013). ويعرف تحليل المحتوى بأنه مجموعة الإجراءات التفسيرية لمنتجات اتصالية مثل النصوص أو الخطابات يتم الحصول عليها من الأحاديث عبر وسائل اتصالية معينة، بهدف الحصول على بيانات حول الظروف التي انتجت بها تلك النصوص، أو الأفعال المترتبة عليها (Martin et al., 2014). ويعرف كذلك بأنه منهج البحث المستخدم لتحليل المعلومات النصية للتوصل الى استنتاجات (Crowley and Delfico, 1996). كما يعرف بأنه الطريقة البحثية المتبعة لأغراض الوصف الموضوعي والنظامي والكمي لمحتوى اتصالي معين، مثل الخطاب. والهدف من منهج تحليل المحتوى هو التوصل إلى استنتاج معين من خلال دراسة نص معين (Brugada, 2002).

مفهوم التنمية البشرية وابعادها

تطور الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية بمساهمة الاقتصادي امارتيا سن (Amartya Sen) الحاصل على جائزة نوبل عام 1998م، وذلك من خلال بيان أن مفهوم التنمية البشرية وتحقيق الحياة الطيبة للشعوب لا يكون من خلال التركيز فقط على الأداء الاقتصادي، ولكن أيضا على العديد من الجوانب الأخرى. وانطلقت أفكار الاقتصادي سن (Sen) من أن الشعب هو الثروة الحقيقية للأمم، وبالتالي فإن التنمية البشرية يجب أن تقوم على أساس قدرات الأفراد في المجتمع والأدوار التي يستطيعون القيام بها، وذلك من أجل تحويل هذه القدرات الى إنجازات. وأساس التنمية البشرية هو القدرات التي تعد بمثابة وسائل يمكن بواسطتها تحويل الأدوار إلى إنجازات. وبعبارة أخرى، يمكن القول إنّ محور التنمية البشرية الأساسي هو تطوير قدرات الأفراد، الأمر الذي يترتب عليه زيادة عدد الخيارات المتاحة لهم (Francoise, 2011).

ويترتب على زيادة الخيارات المتاحة للأفراد في المجتمع تحسين حياة الأفراد من خلال إتاحة الفرصة أمام كل فرد في المجتمع لكي يكون قادر على عمل أو تبني التوجهات الإيجابية التي تحسن من مستوى حياته، وأن يكون في أحسن صحة، وأن يحصل على أفضل تعليم، وأن يكون أكثر مشاركة في المجتمع المدني. وهذا هو الهدف الرئيسي من التنمية البشرية. ويشير مفهوم التنمية البشرية إلى مساعدة أفراد المجتمع على تخطي العقبات التي تحول دون تحقيق المستويات الحياتية الأفضل، ومن الأمثلة على هذه العقبات: الأميّة، واعتلال الصحة، وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد (Fukuda-Parr, 2011).

ويمكن من خلال تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development program (UNDP) التعرف إلى عدة

جوانب للتنمية البشرية تتمثل بتحسين حياة أفراد المجتمع في مجالات مثل الصحة والتعليم والمستوى المعيشي وحقوق الانسان والحرية السياسية والاجتماعية، وزيادة وتحسين الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع، وتطوير قدرات الأفراد بما يمكنهم من اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين مستوى المعيشة والمساهمة في التنمية الاقتصادية، والربط بين النظام الاقتصادي القائم على انتاج وتوزيع السلع وبين مستوى المعيشة من خلال التعرف إلى دور النظام الاقتصادي في تحسين قدرات الأفراد، وكيفية استخدام الأفراد لهذه القدرات. وتعد التنمية البشرية عملية تشاركية لا تقتصر على توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع، بل تتضمن أيضاً المشاركة في صنع القرارات أو السلطة، وتهيئة البيئة الملائمة التي تساعد الأفراد في تطوير قدراتهم، للأجيال الحالية والقادمة، والإنتاجية والعدالة والتمكين (Alkire, 2010).

ويتضح أن مدخل التنمية البشرية يعد أكثر شمولية من مجرد التركيز على الحاجات البشرية الأساسية، وهي السبيل الأمثل لتمكين الأفراد من تخطي العقبات التي تحول دون تحقيق تلك الحاجات، إذ يصبح الفرد من خلال التنمية البشرية قادراً على امتلاك الأدوات التي تؤهله للمشاركة في تحسين المستوى المعيشي، وتحسين مستوى الحياة الصحية، وتعزيز الأمن البشري، والمشاركة في مختلف مظاهر الحياة المجتمعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويفهم من ذلك أن التنمية البشرية تساعد في إطلاق الطاقات البشرية من خلال توفير رأس المال البشري المؤهل الذي يتمتع بصحة ومستوى معيشي وتعليمي أفضل، وتوفير الفرص الظروف المناسبة بحيث يمكن تفريغ هذه الطاقات في محيط العمل الفاعل، وتحقيق مستوى الدخل المطلوب، وزيادة مستويات التماسك الاجتماعي، وزيادة مستويات العدالة الاجتماعية وتحقيق الأمن البشري.

وتتمثل أبعاد التنمية البشرية المستخدمة في الدراسة الحالية في الفقر، والبطالة، والتعليم. ويعرف الفقر بأنه عدم قدرة الفرد على تلبية الحاجات الأساسية التي تمكنه من العيش الكريم، وتتضمن الحاجات الأساسية المأكل والمشرب والملبس والرعاية الصحية والتعليم والنقل. وبالنظر الى مفهوم الفقر من خلال خط الفقر، فإن خط الفقر هو الخط الفاصل بين دخل أو إنفاق الفرد الفقير عن الفرد غير الفقير. ويصنف الفرد بأنه فقير إذا كان مستوى انفاقه أقل من المستوى الأدنى للحاجات الأساسية للحياة. وتصنف الأسرة بأنها فقيرة إذا كان مستوى انفاقها دون خط الفقر، بينما تصنف الأسرة بأنها غير فقيرة إذا تجاوز مستوى انفاقها خط الفقر (Department of Statistics, Jordan, 2015). ومن جهة أخرى، يعرف الفقر بأنه غياب أو انخفاض مستوى القدرات بحيث يكون الفرد عاجزاً عن الوصول إلى الحد الأدنى المقبول مما يريد. وتبعا لذلك فإن مفهوم التنمية بوصفها الحديث يعني توسعة الخيارات والفرص المتاحة أمام الأفراد، والفقر في هذا السايق يمثل حالة من انعدام الخيارات والفرص الأساسية (Francoise, 2011). وبالتالي فإن معالجة الفقر تتطلب تحسين قدرات الفرد بحيث يكون قادراً على الحصول على دخل يمكن انفاقه لتحسين مستوى حياته المعيشي. ويتجاوز الفقر بمفهومه البعد الاقتصادي إلى البعد الاجتماعي والحرمان من الصحة والتعليم والعمل (الكفاوين، 2015).

وتعد محاربة الفقر من أهم أعمدة عملية التنمية في الأردن، وقد وُصِف تقرير التنمية البشرية للأردن لعام 2004 بأنه المحاولة الأولى لتطبيق مفهوم التنمية البشرية في مجال الفقر، إذ تم التعامل معه مسبقاً من خلال المؤشرات الاقتصادية فقط، أو من خلال ما يعرف بخط الفقر. لقد هدف تقرير التنمية البشرية للأردن لعام 2004 إلى تقديم حلول لمشكلة الفقر وتمكين الفقراء من تحقيق مستويات معيشية إيجابية ومستدامة. وقد أكدت خلاصة التقرير على أن الأردن حقق إنجازاً جيداً على المستوى الكلي، وبين أن انخفاض مؤشر الفقر من 9.8% إلى 7.4%، يشكل إنجازا في ظل التحديات التي واجهها الأردن مثل الحربين الخليجيتين الأولى والثانية واحتلال العراق، وندرة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، وهي تتطلب استثمارات مستمرة في التعليم والصحة وايجاد الفرص الوظيفية للذين لا يجدون عمل حالياً أو للذين يدخلون سوق العمل كل سنة (Francoise, 2011). وانسجاماً مع مدخل القدرات في تعريف الفقر، فقد ميز تقرير التنمية البشرية الفقراء عن البقية من حيث إنّهم مجموعة لديهم صفات مشتركة تمنعهم من الوصول إلى الفرص المتاحة مثل المحددات الثقافية. ويمكن القول إنّ الفقر في تقرير التنمية البشرية قد ظهر كظاهرة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية.

وانطلاقا من هذه الوقائع فقد تم توجيه سياسات مكافحة الفقر في الأردن نحو المجتمعات الفقيرة التي عرفت بجيوب الفقر، ومن أمثلة تلك السياسات برنامج دعم الدخل الأسري الذي قام على تقديم المعونات للفقراء، والخروج من دائرة الفقر إلى دائرة العمل من خلال تطوير برامج التدريب المهني، وتقديم المساعدة لتأسيس المؤسسات الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر، وذلك من أجل تحسين دخل الأسرة، وتقليل اعتمادية الأسر على المعونات الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل، ودعم المشاريع من خلال مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة، وتشجيع العمل الجماعي وتشارك المخاطر. ومن بين النقاط التي أشار إليها تقرير التنمية

البشرية للأردن لعام 2004 تمكن الحكومة الأردنية من نشر ثقافة الاعتماد على الذات، وتحفيز المؤسسية من خلال المشاريع الصغيرة والمشاريع المجتمعية الكبيرة، وإعادة توجيه الاقتصاد نحو المزيد من التكامل مع الأسواق العالمية، خاصة من خلال إطلاق المناطق الصناعية. وكذلك الحال بالنسبة لإصلاح القطاع العام الذي انتهج مدخلاً جديداً في تقديم الخدمات العامة والتأكيد على الحكومة الموجهة بالنتائج. ومن جهة أخرى، انتهجت الحكومة اللامركزية في المشاركة واتخاذ القرارات وحل مشاكل الفقر من خلال الاستخدام الفعال للموارد والفرص المتاحة (Francoise, 2011).

أما من حيث البطالة، فقد بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية 15–24 سنة العاطلين عن العمل على مستوى العالم 74 مليون شخص. ومن المتوقع في الفترة 2012–2020 دخول ما يقارب 1.1 مليار شاب الى سوق العمل بحثاً عن الوظائف. ويمكن النظر للعلاقة بين التعليم والبطالة في هذا المقام من زاويتين هما أن التعليم الذي لا يمكن الفرد من امتلاك المهارات المطلوبة التي تتلاءم وسوق العمل يسهم في زيادة معدل البطالة. وكذلك فإن عدم التعليم يجعل البديل أمام الشخص هو البحث عن عمل دون امتلاك المهارات المطلوبة. ويعود كذلك ارتفاع عدد الباحثين عن عمل إلى تزايد نسبة التسرب من المدارس، وقد ظهر ذلك جلياً في بعض الدول، مثل اسبانيا التي ارتفعت فيها نسبة التسرب من الدراسة الى 28% للسكان في الفئة العمرية 18–24 سنة، ووصلت نسبة البطالة بين الشباب في تلك الدولة الى 50% في أوائل عام 2015 (UN-HDR, 2015). ويعد معدل البطالة بين الشباب هو الأعلى في الدول العربية مقارنة بدول العالم، وقد أشارت تقديرات مكتب التنمية البشرية للأمم المتحدة (2015) أن معدل البطالة بين الشباب العرب قد بلغ 29.0%، وذلك لعدم كفاية فرص العمل المستحدثة في الدول العربية في ظل العدد الكبير من خريجي الجامعات. في مصر مثلاً، بلغ عدد خريجي الجامعات 5 مليون خريج في الفترة 1995–2006 مقابل عدد الوظائف المستحدثة التي بلغت 1.8 مليون وظيفة في قطاع الخدمات.

ومن حيث التعليم في الأردن فإن نظام التعليم الرسمي في الأردن يتألف من مرحلتين هما المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية. وتعد الأولى مرحلة الزامية مجانية لجميع الطلبة. وحسب احصائيات عام 2012 فإن ما يقارب 56% من المدارس في الأردن تتبع لوزارة التربية والتعليم مقابل 40% من المدارس تتبع القطاع الخاص، وهنالك ما يقارب 3% من المدارس التابعة للأونروا، وحوالي 1% من المدارس تدار من قبل هيئات حكومية (Al-Shoura and Ahmad, 2014). وقد أكدت نتائج تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2015 أن نسبة الالمام بالقراءة والكتابة في الأردن حسب بيانات المسح الذي أجري في الفترة بين 2005–2013 للفئة العمرية 15 سنة فأكثر بلغت 97.9%، وأن هنالك 74.1% من السكان ممن حصلوا على جزء من التعليم الثانوي. أما بشأن النسبة الاجمالية للتعليم حسب المسح الذي أجري في الفترة 2008–2014 فقد تبين أن 98% من الأطفال في سن التعليم الابتدائي ملتحقون بالتعليم، وأن 88% من السكان في سن التعليم الثانوي ملتحقون بالتعليم الثانوي، وهنالك 47% من الملتحقين بالتعليم العام. وبلغ عدد التلاميذ لكل معلم في المرحلة الابتدائية 20 تلميذ (UN-HDR, 2015).

لقد تمحورت الجهود الأردنية منذ مطلع الستينيات في ظل محدودية المصادر الطبيعية في الأردن والتوجهات الوطنية بتحقيق التنمية في الأردن حول الاستثمار في الانسان، وذلك من خلال تطوير التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص. واستمر النهج الأردني بتطوير التعليم تبعاً لأثره في تعزيز الإصلاحات في القطاعات الأخرى، وتشير الاحصائيات الى أن الانفاق الحكومي في الأردن لعام 2004 على التعليم بلغ 6.4% من اجمالي الناتج المحلي مقارنة بدول البحر المتوسط وشمال افريقيا التي بلغت النسبة فيها 5.3% (Kreishan and Hawarin, 2011). ومن جهة أخرى، فقد حظي التعليم باهتمام متزايد في السياسات الحكومية الأردنية والعمل على توفير كوادر مؤهلة تستطيع المنافسة على الصعيد الإقليمي والدولي. وتبعاً لذلك فقد انتشرت المدارس وتم العمل على تخفيض نسبة الأمية وتضييق الفجوة التعليمية بين الجنسين واكساب المتعلمين مهارات جديدة مثل المهارات الحاسوبية. ولم يقتصر الأمر على المتعلمين، بل وضعت الحكومات نصب عينيها تطوير المعلمين من خلال اكتساب المعرفة والمهارات الجديدة (Amr, 2011).

وعليه، يمكن القول إنّ العلاقة بين التنمية في الدولة والتعليم تكمن في أن تعليم الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية من خلال زيادة مهارات المتعلم وبالتالي زيادة قدرته على الإنتاج، أو من خلال زيادة القدرة الإبداعية بحيث يكون قادراً على استخدام الطرق الإبداعية في زيادة الإنتاجية، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي (Kreishan and Hawarin, 2011). ويأتي تأهيل الموارد البشرية في الأردن في سلم الأولويات تبعاً لأهمية التأهيل وما يترتب عليه من إحداث فرق في تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة. وقد تبنت وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل تأهيل الكوادر الوطنية من خلال تشجيع التعليم المهني الذي يناسب اهتمامات الأفراد واحتياجات المجتمع (Hindi et al., 2008). وأكدت الدراسات (Amr, 2011) بهذا الصدد على

أهمية التعليم من منظور التنمية في المنطقة العربية، خاصة وأن غالبية السكان هم من الشباب. ولهذا فإن التعليم لا يأتي بمعزل عن بقية التحديات في الأردن مثل الفقر والبطالة بل موازياً لها، حيث يسهم في التخفيف من حدتها. وبينت دراسة أردنية (Al-Serhan, 2010) وجود ارتباط وثيق بين ارتفاع مستوى الفقر والبطالة في بعض المناطق وانخفاض مستوى التعليم. وكذلك الحال فإن دراسة مشكلات الفقر والبطالة لا تتم بمعزل عن التعليم.

تحديات التنمية البشرية في العالم والأردن

تواجه مسيرة التنمية البشرية على مستوى العالم العديد من التحديات، ومن أهمها ارتفاع الفارق بين مستويات الدخل والثروة والفرص. ولا يعد مؤشر عدم المساواة حكراً على البلدان النامية بل يشمل البلدان المتقدمة. وأشار تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2015 الى أن 80% من سكان العالم يملكون فقط 6% من الثروة العالمية. وفي حين ازداد التفاوت في الدخل في الفترة 1990–2010 بمقدار 11% في البلدان النامية فإن نسبة التفاوت في الدخل في البلدان مرتفعة الدخل قد بلغت 9%. ويعد كل من النمو السكاني العالمي وتركيبة السكان من تحديات التنمية البشرية في العالم، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكان العالم في الفترة 2015–2050 من 7.3 الى 9.6 مليار نسمة، ومعظم النمو السكاني في البلدان النامية بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة في معظم البلدان، كما في دول جنوب الصحراء الافريقية الكبرى. وهذا بطبيعة الحال ينعكس على الوظائف المتوفرة ومستويات الرعاية الصحية والاجتماعية. وبالنسبة للأردن فإن الارتفاع في معدل النمو السكاني يعود الى ثلاثة عوامل تشمل النمو في الزيادة الطبيعية، والحجم الكبير للهجرة الصافية، وتوسع المدن الأردنية بحيث أصبحت تشمل الضواحي (الحبيس وآخرون، 2016). ومن المظاهر الأخرى المرتبطة بالنمو السكاني، تزايد الطبقة الوسطى التي يتوقع ان تصل نسبتها الى 57% من سكان العالم بحلول 2030، وهي الطبقة التي يتراوح نصيب الفرد فيها من الانفاق اليومي مقاساً بالقوة الشرائية بين 10–100 دولار. ومن أمثلة هذه الدول الصين، والهند، والاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرازيل، وفرنسا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية (UN-HDR, 2015).

أما التحدي الثالث الذي يواجه التنمية البشرية على الصعيد العالمي فيتمثل في التوسع العمراني، حيث تزداد نسبة السكان الذي يعيشون في الحضر مقارنة بنسبة الذين يعيشون في الأرياف. وتعد الصين من بين أكثر الدول التي تشهد أكبر حركة نزوح من الريف الى المدينة. ومن أهم الأسباب التي تدعو السكان الى هجرة الريف نحو المدن البحث عن فرص العمل، والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، بالإضافة الى تدهور الأراضي الزراعية والجفاف. وعلى الرغم من التحدي الذي يترتب على التوسع العمراني، الا أنه يؤدي الى تحسين الرفاه الاقتصادي للمجتمعات، وقد أظهرت نتائج تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة أن نسبة مساهمة سكان المدن في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل الى 80%.

ويأتي الأمن البشري في المرتبة الرابعة بوصفه تحدياً أمام مسيرة التنمية البشرية العالمية، وقد بلغ عدد النازحين في أواخر عام 2014 ما يفوق 60 مليون شخص، وهو الرقم الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية. وظهر هذا الرقم من النازحين بالدرجة الأولى تبعاً للصراعات في العديد من البلدان مثل أوكرانيا، والباكستان، والكونغو، وسوريا، والعراق، ونيجيريا. ويترتب على غياب الأمن البشري فقدان الأفراد للحرية، وعدم القدرة على كسب العيش، وصعوبة توفير الرعاية الصحية والتعليم، وفقدان الفرص، وانخفاض تسجيل الأطفال في المدارس خاصة وأن نصف السكان النازحين هم من الأطفال حسب تقارير الأمم المتحدة (UN-HDR, 2015).

ويضاف الى ذلك تحديات أخرى ذات علاقة بالتهديدات المالية والاقتصادية العالمية، وارتفاع أسعار الأغذية والطاقة، وانتشار المخاطر الصحية مثل الأمراض المزمنة، وانتشار الأوبئة مثل فيروس ايبولا. كما تشكل ظواهر التغير المناخي كذلك تحديات أمام التنمية البشرية، وما يترتب عليها من جفاف وتقلبات في كميات الأمطار وانخفاض الإنتاجية الزراعية. وتقع آثار التغير المناخي بالدرجة الأولى على البلدان النامية في المناطق القاحلة. وأخيراً، تشكل الكوارث الطبيعة تحدياً للتنمية البشرية حيث بلغ عدد الذين هجروا منازلهم بسبب الكوارث الطبيعية في العالم حوالي 19.3 مليون شخص عام 2014.

أما على الصعيد الأردني، فإن الخيارات الأردنية في مجال التنمية البشرية تتأثر كذلك بالعديد من تلك العوامل شأنها شأن بقية دول العالم. وتعد التحديات مثل محدودية الموارد الطبيعية، ومنها على وجه الخصوص المياه، بالإضافة الى محدودية الأراضي الزراعية الخصبة واحدة من هذه التحديات؛ وهو الأمر الذي يؤثر بالدرجة الأولى في الفقراء في المناطق الريفية، الذين أصبحوا يبتعدون عن ممارسة الأعمال الزراعية وتربية المواشي بوصفها سبل للعيش (JHDR, 2004). ومن جهة أخرى، تمثل التركيبة الديمغرافية للسكان واحدة من تحديات التنمية البشرية، إذ تزايد عدد السكان تبعاً لموجات اللاجئين والمهجرين من فلسطين والعراق والكويت وسوريا، وقد أشارت الاحصاءات الرسمية الى أن عدد سكان الأردن الذي بلغ 901.000 ألف نسمة عام 1961 قد تضاعف خمس مرات بحلول عام 2002 حتى وصل الى ما يزيد على 5.3 مليون نسمة. وفي عام 2010 بلغ عدد سكان المملكة

6.2 مليون نسمة، ووصل في عام 2014 الى 7.2 مليون نسمة، وفي عام 2015 وصل الى ما يقارب 9.6 مليون نسمة (المجلس الأعلى للسكان، 2015). ويعد الفقر من أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في الأردن. في عام 2002، لم تكن الصورة واضحة بالنسبة لوضع الفقر في المملكة بسبب عدم توفر البيانات الحديثة المتعلقة بعدد الفقراء وأماكن تواجدهم وخصائصهم الديمغرافية. وبلغت نسبة الفقر 14.4% في الأردن في عام 2010 (Jordan Economic Monitor, World bank, 2014). وبلغ خط الفقر المطلق للمواطن الأردني 814 دينار أردني، وخط الفقر الغذائي 336 دينار، وخط الفقر غير الغذائي 478 دينار (Department of Statistics, Jordan, 2015).

ومن بين التحديات التي تواجه الأردن كذلك تراجع المجتمع الريفي، إذ انخفض عدد السكان المصنفين ضمن المجتمع الريفي الى 22%، بعد أن كانت النسبة أكثر من 60% عام 1952م. وبطبيعة الحال فإن سبب تراجع المجتمع الريفي في الأردن هو الهجرة من الريف الى المدينة. وتشير إحصائية تعداد سكان المملكة حسب الحضر والريف في نهاية عام 2015 إلى أن نسبة السكان في الريف لا تتجاوز 10% من المجموع الكلي لعدد السكان. ويتركز التواجد السكاني في المحافظات الكبرى: عمان، والزرقاء، واربد، وحسب آخر إحصائية أجريت في نهاية 2015، تبيّن أن ما نسبته 42% من السكان يعيشون في العاصمة عمان، وحوالي 18.6% يعيشون في محافظة اربد، وحوالي 14.3% يعيشون في محافظة الزرقاء (الكتاب الاحصائي السنوي الأردني، 2015). ومن جهة أخرى، تتأثر مسيرة التنمية البشرية في الأردن بعوامل خارجية أدت الى عدم استقرار المنطقة، ومنها حرب الخليج 1991، وما ترتب عليها من آثار على الجانب الأردني، وعلى الفقراء بصفة خاصة. بالإضافة الى الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، والأضرار غير المباشرة لأحداث 11/9، والحرب على العراق. ومن بين تأثيرات هذه الأحداث زيادة البطالة في قطاعات عدة، ومنها على سبيل المثال القطاع السياحي (JHDR, 2004). ولعل التحدي الأكبر الذي يعاني منه الأردن الآن ذاك المرتبط بالاضطراب في المنطقة والمتمثل بالعدد الكبير من اللاجئين السوريين على أرض المملكة، وما لذلك من ضغط على البنية التحتية والحالة الاقتصادية ونفقات كبيرة (Jordan Economic Monitor, World Bank, 2014).

يتضح من مختلف العوامل المشار اليها مسبقاً بوصفها عوامل ذات أثر سلبي في تعزيز جهود التنمية البشرية في الأردن أن التنمية البشرية متغير متعدد الأبعاد يتأثر بعوامل داخلية وخارجية متداخلة ومن الصعب الفصل بينها. وتطال تأثيرات هذه العوامل الخارجية مختلف مناحي الحياة في الأردن، وبصورة خاصة أبعاد التنمية البشرية المستخدمة في الدراسة الحالية ممثلة بالفقر، والبطالة، والتعليم.

الدراسات السابقة

أجرى Al-Abed Al-Haq and Al-Sleibi (2015) دراسة هدفت إلى تعرف الاستراتيجيات اللغوية المستخدمة في خطابات الملك عبدالله الثاني. وتكونت عملية تحليل الخطاب من مرحلتين تضمنت الأولى استخدام المفاهيم الرئيسة لتحليل الخطاب ممثلة بوصف النصوص، والممارستين الخطابية والاجتماعية، في حين اشتملت الثانية على استخدام استراتيجيات الاقناع للخطاب السياسي، وهي استراتيجية الابداع اللغوي، واستراتيجية الإحالة، واستراتيجية الاطناب، واستراتيجية التناص اللغوي. وتألفت عينة الدراسة من ثلاثة خطابات للملك عبدالله الثاني في مناسبات مختلفة في الأعوام 2007، 2010، 2011م. وقد أكدت نتائج الدراسة على استخدام استراتيجيات الاقناع محل الدراسة في خطابات الملك عبدالله الثاني، مثل استخدام التعابير الإبداعية (Creative expressions) في وصف صورة الحاضر والمستقبل، وكذلك استخدام التناص (Inter-textuality) لإقناع الجمهور الأمريكي بأفكاره من خلال الإشارة إلى أحد رؤساء الولايات المتحدة، واستخدام الإطناب (Circumlocution) في التأكيد على القضايا الأساسية مثل عملية السلام في الشرق الأوسط والدور الأمريكي في هذه العملية ودعوة المجتمع الدولي للوقوف في مواجهة المخاطر المحدقة بالمنطقة، بالإضافة الى استراتيجية الإحالة (Reference) القائمة على استخدام الضمائر "نحن، أنا، أنت" من أجل التأكيد على قضايا معينة، وأظهرت النتائج أن الضمير "نحن" هو الضمير الأكثر تكراراً. وخلصت الدراسة الى أن الملك عبدالله الثاني يستخدم الخطاب السياسي كوسيلة للتعبير عن الوضع الراهن والرؤى والتطلعات المستقبلية التي يتبناها تجاه القضايا السياسية في المنطقة. وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المزيد من استراتيجيات الخطاب السياسي في تحليل خطابات الملك عبدالله الثاني.

كما أجرى السعيدين (2006) دراسة هدفت الى الكشف عن أثر الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في الإصلاح والتحديث في الأردن في الفترة 1999–2000. واعتمدت الدراسة منهج النظم، ومنهج تحليل المحتوى من أجل تحقيق أغراض الدراسة. وبينت الدراسة الدور الإيجابي الكبير الذي لعبه الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في مسيرة الإصلاح والتحديث من حيث المعاني الشمولية التي تضمنها الخطاب، التي أدت الى حراك إيجابي في مسيرة التنمية الأردنية بجميع جوانبها. علاوة على ما

تضمنه الخطاب السياسي للمك عبدالله الثاني على الصعيد الإقليمي والدولي، والتركيز على قضايا الأمة العربية، وحقوق الانسان، والدعوة الى الأمن والسلام العالميين، ودوره في تعزيز شبكة العلاقات الإقليمية والدولية.

أما دراسة المومني (2011) فقد هدفت إلى تعرف أثر الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في الاستبعاد الاجتماعي من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. تكونت عينة الدراسة من كتب التكليف السامي وخطب العرش في افتتاح الدورات العادية لمجلس الأمة خلال الفترة 1999–2008. واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم، ومنهج صنع القرار، والمنهج الاجرائي، ومنهج تحليل المحتوى. وقد أكدت نتائج الدراسة على الأثر الإيجابي للخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي، انطلاقاً من التوجيهات والمبادرات الملكية والإصلاحات البنيوية بمختلف جوانبها.

وهدفت دراسة Brugad (2002) إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين حركة رأس المال ممثلة بقدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة (Foreign direct investments) وخروج الاستثمارات المحلية خارج الدولة (Capital flight)، والخطاب السياسي للرئيس الفنزويلي في الفترة 1998–2004م. وتألفت عينة الدراسة من 69 خطاب للرئيس الفنزويلي من الخطابات التي بثت وأذيعت في القنوات التلفزيونية والمحطات الاذاعية. استخدمت الدراسة تحليل المحتوى بهدف تحليل الخطاب السياسي، وتم اختبار العلاقة بين المتغيرات التابعة الخاصة بتدفقات رأس المال والمتغيرات المستقلة المتعلقة بعبارات الخطاب الرئاسي بشأن العوامل الاقتصادية والسياسية من خلال تحليل الارتباط. وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن تفسير تدفقات رأس المال في فنزويلا من خلال الاعتماد على العوامل الاقتصادية، بل يجب أخذ العوامل السياسية بعين الاعتبار. وبينت نتائج الدراسة وجود أثر للخطاب الرئاسي الفنزويلي في تدفقات رأس المال الخارجة والداخلة من وإلى فنزويلا. وفي حين كان تأثير عدم الاستقرار السياسي هو الأكثر تأثيراً في التدفقات الرأسمالية الخارجة، فإن الإطار القانوني للاستثمارات هو الأكثر تأثيراً في قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي حال استبعاد أثر النفط من المعادلة الاقتصادية، تبين أن السياسات الاقتصادية الخارجية هي الأكثر تأثيراً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي المقابل، اهتمت دراسة أخرى (Ismail, 2012) بتحليل خطب الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) من خلال التركيز على مؤشرات الخطاب، وهي المصطلحات المستخدمة للربط بين جمل الخطاب، وذلك بهدف التعرف إلى اتجاهات المتحدث من خلال الحكم على المؤشرات الشخصية والنصية المستخدمة من قبله كوسيله للتواصل الاجتماعي والتأثير في المتلقي. ومن أمثلة تلك المؤشرات النصية: مؤشرات الاضافة (مثل: علاوة على ذلك، و، وبالإضافة الى)، والمؤشرات السببية (مثل: بسبب، ونتيجة لـ، ولهذا)، ومؤشرات التذكير (مثل: كما سبقت الاشارة، أو كما ذكرنا مسبقاً)، والمؤشرات الشخصية، ومنها مؤشرات التوكيد (مثل: في الواقع، وبدون شك، وبالطبع، وكما تعرفون)، والمؤشرات الخاصة بمصادر المعلومات (مثل: كما ذكر رئيس الوزراء)، ومؤشرات المواقف والاتجاهات (مثل: يجب، ومن غير الممكن، ومن المستحيل).

وفي دراسة أخرى (Mahone, 2009) هدفت إلى تحليل مجموعة من الخطابات السياسية التلفزيونية الأمريكية والكندية في الفترة بين 2004–2008، استخدمت الباحثة تحليل المحتوى لعينة تكونت من 250 اعلان سياسي تلفزيوني عرضت في فترة الانتخابات الرئاسية في القنوات التلفزيونية الأمريكية والقنوات الكندية. وتمثلت المتغيرات المستقلة في أداة الدراسة بعدة متغيرات شملت سنة الإعلان، ومكان عرض الإعلان، والحزب الداعم للمرشح. أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت بالموضوع (التوجهات السياسة) والصورة (الخصائص الشخصية)، بالإضافة إلى الهدف من الإعلان، التي صنفت ضمن مهاجمة الطرف الآخر، والترويج لأفكار وبرنامج المرشح، وتمييز المرشح عن المرشح المنافس. ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن التركيز على شخصية المرشح في الإعلانات السياسية الأمريكية خلال الفترة 2004–2008 كان أكبر من التركيز على التوجهات السياسية للمرشح بالإعلانات السياسية الكندية التي ركزت بصورة أكبر على التوجهات السياسية، وليس على الخصائص الشخصية.

وقد اهتمت دراسة (Pu, 2007) بتحليل خطاب الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الذي القاه في إحدى الجامعات الصينية في زيارته للصين عام 2002م، وذلك بالتركيز على الاستراتيجية اللغوية والبلاغية بهدف التعرف إلى مضامين خطاب الرئيس. ولم تغفل الباحثة التفاعل بين النص والسياق للتعرف إلى مضامين الرسالة التي يريد الرئيس ايصالها إلى الشعب الصيني، حيث إنّ الخطاب جاء بعد تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين في أواخر عام 2001م.

ومن بين الدراسات التي أجريت في البيئة الأردنية، وتناولت تحليل الخطابات السياسية الملكية، دراسة علي واسحاق (2011) التي هدفت الى تحليل الخطاب لجلالة الملك الراحل الحسين بن طلال في ضوء علم اللغة النصي ونظرية الاتصال، حيث تناولت الدراسة الخطاب السياسي من ناحيتين هما: نظرية الاتساق اللغوي، وما تتضمنه من أدوات مثل الاستبدال والاحالة وحذف ووصل وغيرها،

ونظرية الاتصال بشقيها الاتصال اللفظي وغير اللفظي، وما تتضمنه من عناصر وأنواع للاتصال السياسي.

كما قام Al-Abed Al-Haq and Al-Sleibi (2015) بإجراء تحليل لثلاثة من الخطابات السياسية للملك عبدالله الثاني ابن الحسين، وذلك بهدف التعرف إلى الاستراتيجيات اللغوية المستخدمة في خطابات الملك. وتمثلت أداة التحليل الرئيسة بطريقة تحليل الخطاب ثلاثية المراحل التي وصفها (Fairclough, 1992) التي تضم ثلاث مراحل هي:

(1) مرحلة وصف الخصائص الرسمية للنص.
(2) مرحلة وصف العلاقة بين النصوص والتفاعل.
(3) مرحلة تفسير العلاقة بين التفاعل والسياق الاجتماعي.

بالإضافة إلى توظيف الاستراتيجيات الإقناعيه للخطاب السياسي، وهي التعبيرات الابداعية والمجازية، واستخدام النص البيني القائم على توظيف نص سابق في ايجاد نص جديد، والإسهاب في التركيز على القضايا المهمة، والإحالة التي تعد واحدة من وسائل التماسك النصي.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة ثلاثة مناهج بحثية هي: تحليل المحتوى، ومنهج نظرية النظم، ومنهج النظرية البنائية الوظيفية، وذلك من أجل التوصل الى قاموس المصطلحات، وهو القاموس الذي استخلصت منه المتغيرات المستقلة في الدراسة الحالية.

منهج تحليل المحتوى

أجري تحليل المحتوى من خلال التركيز على تحليل الكلمات الرئيسة ضمن السياق، وهو التحليل الذي يجرى بتحديد الكلمات الرئيسة (الفقر، والبطالة، والتعليم)، ثم البحث عن تلك الكلمات ضمن نصوص الخطابات، واقتباس الفقرات التي تتضمن الكلمات الرئيسة أو الكلمات الدالة عليها، ووضعها في جدول خاص. والهدف من ذلك بطبيعة الحال هو بيان موقع الكلمات الرئيسة والكلمات الدالة عليها في سياقها ضمن نص الخطاب الملكي، وليس بصورة منفردة من أجل أن تأخذ كل كلمة المعنى الحقيقي المقصود منها. ويعد استخدام تحليل الكلمات الرئيسة ضمن السياق في الدراسة مبرراً حيث إنّ الاعتماد على تكرارات الكلمات الرئيسة أو الكلمات الدالة عليها ضمن نص الخطاب فقط لا يمكن الباحث من التعرف إلى المعنى المقصود من الكلمة أو المصطلح ضمن السياق.

منهج نظرية النظم

اعتمدت الدراسة نظرية النظم بوصفها واحدة من المنهجيات المتبعة في تحليل الخطاب السياسي، اذ تفترض هذه النظرية أن النظام السياسي يحصل على مدخلاته من البيئة المحيطة به بصورة مطالبات ومساندة، ويقوم النظام السياسي بتحويل هذه المدخلات بعد معالجتها وتحديد طريقة الاستجابة اليها إلى مخرجات تظهر بصورة قرارات أو سياسات (Easton, 1957). وتم إجراء هذا التحليل من خلال مراجعة الخطابات السياسية والتعرف إلى مدخلاتها ومخرجاتها.

منهج النظرية البنائية الوظيفية

تعد هذه النظرية لجبرائيل الموند (G. Almond) امتداداً لنظرية النظم، وتم توظيفها في الدراسة الحالية بهدف الاستفادة من الإضافة التي قدمتها لنظرية النظم والمتعلقة بتوسعة عناصر البيئة الى بيئتين هما: البيئة الداخلية للنظام، التي تتضمن مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها داخل المجتمع الواحد، والبيئة الخارجية المؤثرة في مجريات الأحداث داخل النظام. ومن أمثلة عناصر البيئة الخارجية بالنسبة للنظام السياسي الصراعات الدائرة في المنطقة وما يترتب عليه من أزمات (عارف، 2000). ويعد النظر إلى هاتين البيئتين في الدراسة الحالية أمراً مهماً لأنها ذات تأثير في المدخلات للنظام السياسي. وتم إجراء تحليل الخطابات السياسية في الدراسة من خلال التمييز بين مدخلات النظام السياسي من حيث كونها مدخلات من البيئة الداخلية أم من البيئة الخارجية.

الخطابات محل التحليل

تشكل الخطابات السياسية للملك عبدالله الثاني بما فيها خطابات العرش السامي في الفترة ما بين 1999–2016، بالإضافة الى المقابلات مع محطات التلفزة والصحف العالمية والإقليمية والمحلية، وذلك بطريقة المسح الشامل لجميع الخطابات. وتم جمع الخطابات بالرجوع الى الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين الذي يضم الخطابات والمقابلات.

تحليل البيانات، عرض النتائج ومناقشتها

تحليل البيانات

نتائج تحليل المحتوى

بعد الانتهاء من تحليل المحتوى وبناء قاموس تحليل المحتوى بالطريقة التي سبقت الإشارة اليها عند الحديث عن منهج تحليل المحتوى، تمثلت المتغيرات المستقلة المستخلصة من الخطابات السياسية بما يلي: الوضع الإقليمي، والصراع العربي الإسرائيلي، والاستثمار في الموارد البشرية، والتعليم والتدريب، واتفاقيات الشراكة الدولية، وعبء المديونية، ودخل الفرد، ونوعية الحياة، ومعدلات البطالة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والهجرات من فلسطين وبقية الدول العربية الى الأردن، وتعزيز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، ومستوى المعيشة، وجذب أو توجيه الاستثمار نحو التنمية المستدامة، ودخول الأسواق العالمية وزيادة التبادل التجاري، وتفعيل دور الشباب ومشاركتهم في عملية التنمية، ودور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز حقوق الانسان، والأزمة العراقية والأزمة السورية، وضعف الأنظمة التعليمية، ومظاهر الفساد والمحسوبية، وتشجيع العمل المهني، وتمويل المشاريع الصغيرة وحاضنات أعمال المشاريع، والسياسات المحلية السلمية، والتعاون الدولي والانفتاح على العالم الخارجي، والإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، ومعايير تميز التعليم واكتساب المهارات، والأسعار العالمية للطاقة، وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة، وصناديق دعم المشاريع الإنتاجية والعلمية، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وتمكين المرأة وتعزيز دورها في عملية البناء، وتوسعة شريحة المنتفعين من المعونة الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للسكان، ونشر تكنولوجيا التعليم، وتوسعة مظلة التأمين الصحي، وتخفيض الضرائب على السلع الأساسية أو حماية المستهلك، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.

نتائج تحليل الخطاب وفقاً لنظرية النظم

أظهرت نتائج تحليل الخطابات السياسية للملك عبدالله الثاني وفقاً لهذه النظرية العديد من المدخلات والمخرجات. وقد تم اختيار (30) مثالاً على المدخلات الى النظام السياسي، كما تم اختيار (20) مثالاً على المخرجات من النظام السياسي. وتمثلت مدخلات النظام السياسي بما يلي: المبادرات والرؤى والسياسات والاستراتيجيات الملكية، والوضع الإقليمي ممثلاً بالنزاع العربي الإسرائيلي وغياب السلام في المنطقة بالإضافة إلى الأزمة العراقية والسورية، والهجرات من الدول العربية إلى الأردن تبعاً للأوضاع المضطربة في تلك الدول، وعبء المديونية، والحاجة إلى مكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية التعليم، والسياسات المحلية، والحاجة إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، والحاجة إلى زيادة حجم الصادرات والتبادل التجاري، واتفاقيات الشراكة الدولية مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، والحاجة إلى تأهيل الانسان الأردني لاكتساب المهارات والتعليم المناسب، والحاجة إلى حماية الحقوق المدنية، وتفعيل دور الشباب في العمل العام والتطوعي وتمكين الشباب، وإعادة النظر في البرامج التعليمية التربوية، ومواجهة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، ومحدودية الموارد الطبيعية، والمصلحة الوطنية العليا، والحاجة إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وضرورة توفير فرص العمل، ودور الأحزاب السياسية في التنمية، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتمكين المرأة، والحاجة إلى تطوير البنى التحتية، وإعادة هيكلة القطاع العام، والحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة وترشيد الاستهلاك، وتعزيز النهج الديمقراطي، والموقع الاستراتيجي للأردن، والحاجة إلى الاصلاحات التشريعية والتعليمية والقضائية والمدنية، والتجارب العالمية ومدى الاستفادة منها، وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وحماية المستهلك. أما مخرجات النظام السياسي، فقد تمثلت في العمل على معالجة المديونية، وجذب الاستثمارات وتوجيهها نحو التنمية المستدامة، وإقامة المشاريع الإنتاجية، وتعزيز حقوق الانسان، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز علاقات الشراكة والتعاون الدولي، وتنويع مصادر الطاقة وترشيدها، والتنمية السياسية والثقافية والاجتماعية، وتمويل المشاريع الإنتاجية، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، والاستراتيجية الوطنية للسكان، وانشاء صندوق تنمية المحافظات، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية، واللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، والصندوق الاستثماري الأردني للمشاريع التنموية الريادية، وتمويل المشاريع الصغيرة، وبرامج وخطط التدريب المهني، وزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات.

نتائج تحليل الخطاب وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية

استخدمت النظرية البنائية الوظيفية بهدف التعرف إلى المدخلات من البيئة الداخلية والمدخلات من البيئة الخارجية للنظام السياسي. وقد تم اختيار (25) مثالاً على المدخلات من البيئة الداخلية للنظام السياسي، بالإضافة إلى (10) أمثلة لمخرجات من البيئة الخارجية للنظام السياسي. وتتمثل المدخلات الداخلية بما يلي: المبادرات والرؤى والسياسات والاستراتيجيات الملكية،

وعبء المديونية، والحاجة إلى مكافحة الفقر والبطالة، وتحسين نوعية التعليم، والسياسات المحلية، والحاجة إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي، والحاجة إلى زيادة حجم الصادرات والتبادل التجاري، والحاجة إلى تأهيل الانسان الأردني لاكتساب المهارات والتعليم المناسب، والحاجة إلى حماية الحقوق المدنية، وتفعيل دور الشباب في العمل العام والتطوعي وتمكين الشباب، وإعادة النظر في البرامج التعليمية التربوية، ومحدودية الموارد الطبيعية، والحاجة إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وضرورة توفير فرص العمل، ودور الأحزاب السياسية في التنمية، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتمكين المرأة، والحاجة إلى تطوير البنى التحتية، وإعادة هيكلة القطاع العام، والحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة وترشيد الاستهلاك، وتعزيز النهج الديمقراطي، والموقع الاستراتيجي للأردن، والحاجة إلى الاصلاحات التشريعية والتعليمية والقضائية والمدنية، والتجارب العالمية ومدى الاستفادة منها، وتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وحماية المستهلك. أما المدخلات من البيئة الخارجية للنظام السياسي، فقد تمثلت بما يلي: الوضع الإقليمي ممثلاً بالنزاع العربي الإسرائيلي، وغياب السلام في المنطقة، بالإضافة إلى الأزمتين العراقية والسورية، والهجرات من الدول العربية إلى الأردن تبعاً للأوضاع المضطربة في تلك الدول، واتفاقيات الشراكة الدولية مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، والتجارب والخبرات العالمية، والأسعار العالمية للطاقة، والمساعدات المالية الدولية، والقروض الدولية، والنظام الاقتصادي العالمي، بالإضافة إلى القوانين والمستجدات الدولية.

الإحصاء الوصفي

تم استخدام التكرارات بهدف التعرف إلى تكرار كل مصطلح من مصطلحات الخطاب السياسي التي تم تحديدها مسبقاً في قاموس تحليل المحتوى، التي بلغت (35) مصطلحاً. ويبين الجدول (1) تكرار المصطلحات السياسية في الخطابات السياسية محل التحليل. ويلاحظ منه أن تكرارات المصطلحات قد تراوحت بين (6) مرات الى (413) مرة، وذلك حسب أهمية المصطلح أو لكونه متغيراً فرعياً لمصطلح عام. وتؤكد النتائج على أن المصطلح الخاص بالأزمتين العراقية والسورية قد جاء في المرتبة الأولى حيث تكرر (413) مرة. وذلك تبعاً للأثر العكسي الذي لعبته الأزمتين في تعطيل جهود التنمية البشرية في الأردن، انطلاقاً من الآثار الكبيرة والضغوطات التي تكبدها الأردن والخسائر الجسيمة التي لحقت به. ولعل من جملة الآثار السلبية للأزمتين العراقية والسورية العدد الكبير من اللاجئين. وجاء في المرتبة الثانية مصطلح الوضع الإقليمي (الصراع العربي الإسرائيلي)، اذ تكرر المصطلح (248) مرّة. ويعد الصراع العربي الإسرائيلي كذلك من بين العوامل البيئية التي أثرت بطريقة سلبية في تقدم مسيرة التنمية البشرية، خاصة وأن الصراع يمتد لفترة طويلة من الزمن. ومن جملة أثار هذا الصراع تهجير عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين إلى الأردن على فترات زمنية متلاحقة. وجاء مصطلح الإصلاحات الهيكلية بمختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية في المرتبة الثالثة اذ تكرر (194) مرة. ويمكن تفسير ذلك من خلال الجهود والتطلعات والاستراتيجيات والسياسات الأردنية وتوجهات القائد الثابتة نحو إجراء المزيد من الإصلاحات بهدف تعزيز مخرجات النظام السياسي وإدامة النفع العام. يليه مصطلح الاستثمار في الموارد البشرية الذي تكرر (178) مرة، وذلك تبعاً للسعي الجاد نحو تحسين قدرات الأفراد في المجتمع، خاصة الشباب الباحثين عن فرص العمل وتمكينهم من تحويل تلك القدرات الى إنجازات على أرض الواقع تعود عليهم وعلى المجتمع بالفائدة. ويسهم الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها ركن أساسي في تعزيز التنمية البشرية في التعامل مع مشكلتي الفقر والبطالة.

الجدول (1). التكرارات لمصطلحات الخطاب السياسي

الرقم	المصطلح	التكرار
1	الوضع الإقليمي: الصراع العربي الإسرائيلي.	248
2	الاستثمار في الموارد البشرية / التعليم والتدريب.	178
3	اتفاقيات الشراكة الدولية (مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي).	169
4	عبء المديونية.	24
5	دخل الفرد / نوعية الحياة.	17
6	البطالة.	25

الرقم	المصطلح	التكرار
7	الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	24
8	الهجرات من فلسطين وبقية الدول العربية الى الأردن.	45
9	تعزيز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.	138
10	مستوى المعيشة.	11
11	جذب / توجيه الاستثمار نحو التنمية المستدامة.	15
12	دخول الأسواق العالمية وزيادة التبادل التجاري.	16
13	تفعيل دور الشباب ومشاركتهم في عملية التنمية.	32
14	دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.	40
15	تعزيز حقوق الانسان.	64
16	الأزمة العراقية والأزمة السورية.	413
17	الأنظمة التعليمية.	15
18	مظاهر الفساد والمحسوبية.	40
19	تشجيع العمل المهني.	18
20	تمويل المشاريع الصغيرة / حاضنات أعمال المشاريع.	19
21	السياسات المحلية السلمية.	30
22	التعاون الدولي / الانفتاح على العالم الخارجي.	164
23	الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية.	194
24	معايير تميز التعليم واكتساب المهارات.	19
25	الطاقة / الأسعار العالمية للطاقة	63
26	تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة.	8
27	صناديق دعم المشاريع الإنتاجية والعلمية.	14
28	الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.	16
29	تمكين المرأة وتعزيز دورها في عملية البناء.	29
30	توسعة شريحة المنتفعين من المعونة الوطنية.	6
31	الاستراتيجية الوطنية للسكان.	7
32	نشر تكنولوجيا التعليم.	66
33	توسعة مظلة التأمين الصحي.	11
34	تخفيض الضرائب على السلع الأساسية / حماية المستهلك.	8
35	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر.	39

ومن الجوانب المهمة في تحسين التنمية البشرية التعاون الدولي وعقد اتفاقيات الشراكة الدولية التي تولد فرص خارجية يستفاد منها في الكثير من المجالات مثل جذب الاستثمارات وفرص العمل، وقد جاء المصطلحين الخاصين بهذا البعد في المرتبتين الرابعة والخامسة بتكرار قدره (169) مرة، واتفاقيات الشراكة الدولية بتكرار قدره (164) مرة لمصطلح التعاون الدولي.

ويظهر في الجدول (1) كذلك عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية ذات الصلة بالتنمية البشرية. ومن بين المتغيرات الداخلية مصطلح تعزيز العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص الذي تكرر (138) مرة، بالإضافة الى مجموعة من المصطلحات الفرعية مثل نشر تكنولوجيا التعليم (66 مرة)، وتعزيز حقوق الانسان (64 مرة)، ومكافحة مظاهر الفساد والمحسوبية والواسطة (40 مرة)، وتعزيز دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (40 مرة)، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (39 مرة)، وتفعيل دور الشباب ومشاركتهم في عملية التنمية (32 مرة)، والسياسات المحلية السلمية (30 مرة)، وتمكين المرأة وتعزيز دورها في عملية

البناء (29 مرة)، ومكافحة البطالة (25 مرة)، والشراكة بين القطاعين العام والخاص (24 مرة)، والتعامل مع عبء المديونية (24 مرة)، وتمويل المشاريع الصغيرة (19 مرة)، وتشجيع العمل المهني (18 مرة)، ودخل الفرد (17 مرة)، ومستوى المعيشة (11 مرة)، والتعامل مع ضعف الأنظمة التعليمية (15 مرة). ومن بين المصطلحات الفرعية ذات الصلة البيئة الخارجية الطاقة وأسعارها عالمياً (63 مرة)،، والهجرات العربية الى الأردن (45 مرة).

نتائج تحليل الارتباط

تم إجراء تحليل الارتباط بهدف التعرف إلى طبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغير المستقل، وهو مصطلحات الخطاب السياسي مجتمعة والمتغيرات التابعة (الفقر، والبطالة، والتعليم). ويبين الجدول (2) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من جهة، وبين المتغيرات التابعة نفسها. ويتضح من هذه النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مصطلحات الخطاب السياسية وأبعاد التنمية البشرية، وكذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التنمية البشرية. وتشير النتائج إلى طبيعة العلاقة الارتباطية بين مصطلحات الخطاب السياسي، وكل محور من محاور التنمية البشرية المعتمدة في الدراسة الحالية، بالإضافة الى طبيعة العلاقة الارتباطية بين محاور التنمية البشرية نفسها.

الجدول (2): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

	معامل الارتباط ومستوى المعنوية	مصطلحات الخطاب السياسي	الفقر	البطالة	التعليم
مصطلحات الخطاب السياسي	معامل الارتباط	1			
	مستوى المعنوية	–			
الفقر	معامل الارتباط	0.59	1		
	مستوى المعنوية	0.000	–		
البطالة	معامل الارتباط	0.78	0.78	1	
	مستوى المعنوية	0.000	0.00	–	
التعليم	معامل الارتباط	0.39	0.12	0.25	1
	مستوى المعنوية	0.019	0.00	0.00	–

ويتضح من النتائج الواردة في الجدول (2) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مصطلحات الخطاب السياسي والفقر (معامل الارتباط = 0.59، مستوى المعنوية = 0.000)، ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مصطلحات الخطاب السياسي والبطالة (معامل الارتباط = 0.78، مستوى المعنوية = 0.000)، وكذلك الحال وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مصطلحات الخطاب السياسي والتعليم (معامل الارتباط = 0.39، مستوى المعنوية = 0.019). ويعني هذا أن مصطلحات الخطاب السياسي ترتبط بمحاور التنمية البشرية. ويلاحظ من النتائج أن أقوى علاقة ارتباط تكمن بين مصطلحات الخطاب السياسي ومحور البطالة، يليها العلاقة بين مصطلحات الخطاب السياسي ومحور الفقر. وأخيراً، العلاقة بين مصطلحات الخطاب السياسي ومحور التعليم. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الخطاب السياسي يتعامل مع البطالة بوصفها المشكلة الأكثر الحاحاً حيث إنّ التخفيف من حدة البطالة يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين التعليم.

ومن حيث طبيعة العلاقة بين محاور التنمية البشرية، فقد بينت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين محوري البطالة والفقر (معامل الارتباط = 0.78، مستوى المعنوية = 0.000). وتؤكد هذه النتيجة على أن التخفيف من حدة البطالة سيزيد الدخل، والذي ينعكس بالضرورة على متغير الفقر من خلال التقليل من معدل الفقر. وتعد هذه النتيجة طبيعية اذ أن مكافحة البطالة تعني زيادة دخل الفرد التي بدورها تعني التخفيف من حالة الفقر لديه.

ومن جهة أخرى، أشارت النتائج إلى وجود ارتباط بين محوري الفقر والتعليم (معامل الارتباط = 0.12، مستوى المعنوية = 0.004)، وإلى وجود ارتباط بين محوري البطالة والتعليم (معامل الارتباط = 0.25، مستوى المعنوية = 0.001). وتتفق هذه النتائج مع نتائج الاستطلاع الذي قامت به دائرة الإحصاءات العامة (2005)، والذي أظهر أن نسبة الفقر تزداد بتراجع المستوى التعليمي، حيث بلغت نسبة الفقر (15.4%) لأولئك الذين لا يمتلكون مؤهلاً تعليمياً مقارنة بنسبة الفقر (12.7%)

للحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل. وفي المقابل، تنخفض نسبة الفقر الى (2.3%) بين الحاصلين على درجة البكالوريوس أو الدراسات العليا.

كما تتفق النتائج الحالية مع دراسة (Sadeq, 2002) التي أكدت على أن العلاقة بين الفقر والتعليم علاقة تبادلية حيث يسهم الفقر في تراجع المستوى التعليمي، ويسهم المستوى التعليمي الضعيف في زيادة مستوى الفقر. وكذلك الحال بالنسبة للعلاقة بين انخفاض مستوى الدخل ومستوى الفقر. وفي المقابل، أشارت إحدى الدراسات إلى أن العلاقة بين التعليم والبطالة تظهر بصورة جلية عند الحديث عن البطالة بين الإناث، حيث إنّ حصول المرأة على العمل يتوقف على المستوى التعليمي، على خلاف الرجل الذي لا يتوقف عمله بالدرجة الأولى على المستوى التعليمي. من منطلق أن بإمكان الرجل العمل في العديد من المجالات مقارنة بالمرأة (Assaad et al., 2012).

مصطلحات الخطاب السياسي ومحور الفقر

تم إجراء تحليل الانحدار البسيط بين مصطلحات الخطاب السياسي ومتغير الفقر بهدف التعرف إلى درجة تأثير مصطلحات الخطاب السياسي في الفقر وقدرة هذه المصطلحات على تفسير التباين في الفقر. وتظهر نتائج التحليل في الجدول (3).

الجدول (3): نتائج تحليل مصطلحات الخطاب السياسي ومحور الفقر

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التفسير	قيمة (ف)	مستوى المعنوية	قيمة بيتا	مستوى المعنوية
الفقر	0.595	0.354	18.121	0.000	0.595	0.000
المتغير المستقل: مصطلحات الخطاب السياسي مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0.05						

تصف النتائج الواردة في الجدول (3) نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغيرين هما: مصطلحات الخطاب السياسي ومحور الفقر. ويتضح من النتائج أن مصطلحات الخطاب السياسي تفسر ما نسبته 35.4% من التباين في متغير الفقر (معامل الارتباط = 0.595، معامل التفسير = 0.354)، وبلغت قيمة الاحصائي (ف) ما مقداره (18.121) بمستوى معنوية (0.000)، وهي تعني قابلية التنبؤ بمحور الفقر من خلال مصطلحات الخطاب السياسي. كما ظهرت درجة تأثير مصطلحات الخطاب السياسي في محور الفقر كبيرة بدلالة قيمة بيتا التي بلغت (0.595) بمستوى معنوية يساوي (0.000). وعليه، هنالك علاقة تأثير إيجابية لمصطلحات الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في محور الفقر.

نتيجة تحليل الانحدار بين مصطلحات الخطاب السياسي ومحور البطالة

أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مصطلحات الخطاب السياسي ومحور البطالة، ومن أجل التعرف إلى القدرة التفسيرية لمصطلحات الخطاب السياسي ودرجة تأثيرها في محور البطالة، فقد تم إجراء تحليل الانحدار البسيط بين متغيرين هما: مصطلحات الخطاب السياسي ومتغير البطالة. ويبين الجدول (4) نتائج التحليل.

الجدول (4): نتائج تحليل مصطلحات الخطاب السياسي ومحور البطالة

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التفسير	قيمة (ف)	مستوى المعنوية	قيمة بيتا	مستوى المعنوية
البطالة	0.782	0.612	51.95	0.000	0.665	0.000
المتغير المستقل: مصطلحات الخطاب السياسي مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0.05						

تمثل النتائج الواردة في الجدول (4) نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغيري مصطلحات الخطاب السياسي والبطالة. ويتضح من النتائج أن مصطلحات الخطاب السياسي تفسر نسبة كبيرة من التباين في محور البطالة وصلت الى 61.2%

(معامل الارتباط = 0.782، معامل التفسير = 0.612)، وبلغت قيمة الاحصائي (ف) ما مقداره (51.95) بمستوى معنوية يساوي (0.000) وهي تعني قابلية التنبؤ بمحور البطالة من خلال مصطلحات الخطاب السياسي. ومن حيث درجة تأثير مصطلحات الخطاب السياسي في محور البطالة فقد تبين أنها كبيرة أيضاً بدلالة قيمة بيتا التي بلغت (0.665) بمستوى معنوية يساوي (0.000). وفي ضوء هذه النتائج، هنالك علاقة تأثير إيجابية لمصطلحات الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في محور البطالة.

نتيجة تحليل الانحدار بين مصطلحات الخطاب السياسي ومحور التعليم

تمثل النتائج الواردة في الجدول (5) نتائج تحليل الانحدار البسيط بين متغيري مصطلحات الخطاب السياسي والتعليم. ويتضح من النتائج أن مصطلحات الخطاب السياسي تفسر نسبة 16% من التباين في محور التعليم (معامل الارتباط = 0.395، معامل التفسير = 0.156) وبلغت قيمة الاحصائي (ف) ما مقداره (6.118) بمستوى معنوية (0.019)، وهي تعني قابلية التنبؤ بمحور التعليم من خلال مصطلحات الخطاب السياسي. وجاءت درجة تأثير مصطلحات الخطاب السياسي في محور التعليم كبيرة بدلالة قيمة بيتا التي بلغت (0.584) بمستوى معنوية يبلغ (0.019). وعليه، هنالك علاقة تأثير إيجابية لمصطلحات الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في محور التعليم.

الجدول (5): نتائج تحليل مصطلحات الخطاب السياسي ومحور التعليم

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التفسير	قيمة (ف)	مستوى المعنوية	قيمة بيتا	مستوى المعنوية
التعليم	0.395	0.156	6.118	0.019	0.584	0.019
المتغير المستقل: مصطلحات الخطاب السياسي مستوى الدلالة أقل أو يساوي 0.05						

عرض ومناقشة النتائج

هدفت الدراسة إلى تعرف علاقة التأثير بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني والتنمية البشرية في الأردن. وبصفة خاصة، هدفت الدراسة الى الكشف عن علاقة التأثير بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني وثلاثة محاور هي: الفقر، والبطالة، والتعليم. وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

(1) يوجد علاقة تأثير ايجابية لمصطلحات الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في محور الفقر.
(2) يوجد علاقة تأثير ايجابية لمصطلحات الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في محور البطالة.
(3) يوجد علاقة تأثير ايجابية لمصطلحات الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في محور التعليم.

لقد ورد مصطلح الفقر في العديد من خطابات الملك عبدالله الثاني، إذ تم التأكيد فيها على الجهود المبذولة بهذا الصدد، التي أصدرت بصورة توجيهات للحكومات واستراتيجيات وسياسات، ومن أمثلة ذلك "أما فيما يتعلق بالجهود المستمرة للحدّ من مشكلتي الفقر والبطالة، فقد تم إقرار الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لتوفير فرص العمل للشباب، وتم إنشاء صندوق تنمية المحافظات، الذي يحتاج إلى زيادة المخصصات حتى يوسع أعماله في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الإنتاجية. كما تم تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي التي تحمي فئة ذوي الدخل المحدود من خلال توجيه الدعم إلى مستحقيه" (خطاب العرش السامي، 2014).

ويقسم الفقر بصفة عامة الى ثلاثة أنواع هي: الفقر المدقع أو ما يعرف الفقر الغذائي، والفقر غير الغذائي، والفقر المطلق أو العام الذي يضم كلا النوعين (الغذائي وغير الغذائي). وعند مراجعة احصائيات الفقر المتوفرة يلاحظ أن نسبة الفقر ارتفعت في عام 2005 الى (14.7%) بعد أن كانت (14.2%) في عام 2002، ثم انخفضت في عام 2006 الى (13%)، وعاودت الارتفاع في عام 2008 ووصلت الى (13.3%) واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى (14.4%) في عام 2010. ومن أجل التعرف على مشكلة الفقر في الأردن فإنه يمكن رصد ما توصلت اليه الدراسات السابقة والتقارير والاحصائيات المحلية والدولية التي تناولت هذه المشكلة، من أجل فهم طبيعة هذه المشكلة، وأسبابها، والعوامل المؤثرة فيها.

لقد تحولت دراسات الفقر في السنوات القليلة الماضية عن استخدام المدخل التقليدي القائمة على مؤشر واحد هو الدخل أو

الاستهلاك الى المدخل متعدد الأبعاد. وذلك لأن المدخل التقليدي يعتمد بصفة رئيسة على خط الفقر الذي يحسب بالرجوع إلى متوسط الدخل الكلي لعدد السكان، أو سلة الاستهلاك دون أخذ المؤشرات غير المالية بعين الاعتبار. في عام 2008، أطلق الملك عبدالله ابن الحسين مبادرة الإسكان الوطنية (سكن كريم لعيش كريم). وتهدف الخطة المنبثقة عن المبادرة الى تمكين (100) ألف مواطن من امتلاك شقق سكنية، والمبادرة موجهة لموظفي القطاع العام والعسكريين والمتقاعدين وذوي الدخل المحدود والمتدني. وقد أشارت بيانات المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري في عام 2011 الى توزيع (8448) شقة سكنية في (10) مواقع في عدة محافظات هي العاصمة عمان، والزرقاء، واربد، ومأدبا، والعقبة. كما تم توفير خدمات البنية التحتية لهذه الشقق مثل الكهرباء والمياه والشوارع وخدمات الصرف الصحي والمواصلات. وتضمنت المبادرة كذلك انشاء مبان للخدمات العامة مثل المدارس، والمراكز الصحية والأسواق التجارية. أما المحور الثاني للمبادرة فتضمن توزيع أراضي مخدومة لغايات الإسكان في محافظات مثل الزرقاء، وجرش، والمفرق، والكرك، ومأدبا، والطفيلة، وبلغ عدد الأراضي الموزعة (980) قطعة في عام 2013 (الكتاب السنوي للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري، 2016).

وانطلقت المبادرة الملكية كذلك بمشروع تغذية الطلبة في المدارس الحكومية الذي تم بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التخطيط وتم البدء بتنفيذه في شهر أيار من عام 1999، وركز المشروع على المناطق النائية ضمن مناطق جيوب الفقر. وحسب بيانات وزارة التربية والتعليم للفصل الدراسي الثاني من عام 2015/2014 فقد بلغ عدد الطلبة المنتفعين من المشروع (350000) طالباً موزعين على (31) مديرية من مديريات التربية والتعليم في المملكة.

في عام 2010، بلغ معدل الفقر (14.4%) وهذه النسبة تمثل نسبة سكان الأردن الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق، أي الفقر الغذائي وغير الغذائي، وهو يساوي (814) دينار أردني للفرد في السنة، أي بحوالي (67.8) دينار أردني للفرد في الشهر. أما على مستوى العائلة فإنه يمثل (4395.6) دينار أردني للعائلة سنوياً، أي بحوالي (366.3) دينار أردني للعائلة شهرياً. وبالنسبة للفقر المدقع أو الفقر الغذائي فان نسبته تساوي (0.32%) وهذه النسبة تمثل عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الغذائي، وهي تساوي (366) دينار أردني سنويا للفرد، أي بواقع (28) دينار أردني شهرياً للفرد. وتساوي هذه النسبة بالنسبة للعائلة (1814.4) دينار أردني سنويا، أي بواقع (151.2) دينار شهريا للعائلة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2013).

ووفقاً لبيانات البنك الدولي (2016) فإن معدل الفقر انخفض من (14.20%) في عام 2002 الى (13%) في عام 2006. وفي عام 2008 ارتفع المعدل الى (13.3%) وبقيت النسبة كما هي في عام 2009. ثم عاودت الارتفاع في عام 2010 الى (14.4%). وتجدر الإشارة هنا الى أن الارتفاع في عام 2010 يعود للطريقة الجديدة المتبعة في قياس معدل الفقر، حيث كانت نسبة الفقر تحسب بأخذ 20% من السكان كنقطة مرجعية، أما في 2010 فقد تم أخذ 30% من السكان كنقطة مرجعية انسجاماً مع التوجهات المعمول بها في دول أخرى مثل مصر والعراق. كما أشارت نفس البيانات الى أن قيم مؤشر فجوة الفقر ارتفعت من (3.3) عام 2002 الى (3.6) عام 2010 وهي تعني وجود عدم مساواة في الدخل. ومؤشر فجوة الفقر هو المؤشر الذي يقيس مدى قرب أو بعد الفرد الفقير من أو عن خط الفقر. وعليه فإن زيادة قيمة مؤشر فجوة الفقر يعني تزايد عدم المساواة بين الفقراء من حيث الحصول على الدخل. وبالرغم من الانخفاض في معدل الفقر في الفترة 2010–2012 الذي أشار اليه تقرير البنك الدولي (2014) الا أن هذا التحسن لا يعد كافياً، خاصة في ظل وجود نسبة تصل الى (18.6%) من العائلات ذات الدخل المتوسط أو المنخفض المعرضين للفقر المؤقت. وهي النسبة التي قدرت من قبل دائرة الإحصاءات العامة (2010)، حسبما ظهر في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر (2013)، بما يقارب (22.5%) وهي تمثل نسبة العائلات الأكثر قابلية للوقوع في الفقر. وعند مقارنة نسبة الأسر الفقيرة في الفترة 2002–2010 يتضح انخفاض ملموس في نسبة الأسر الفقيرة على مستوى المملكة ككل.

يمكن تفسير نتائج الفقر السابقة من خلال التعرف إلى دور التدخلات الحكومية في الحد من تزايد من معدلات الفقر في المملكة الذي تمثل في المحافظة على معدلات الفقر بنسب ثابتة في ظل العديد من المتغيرات الخارجية التي تشكل ضغطاً كبيراً على الإمكانات الأردنية. وقد تمثلت تلك التدخلات بما يلي:

- زيادة إنفاق صندوق المعونة الوطنية على مختلف البرامج، وبلغت الزيادة في الانفاق بين عام 2008 وعام 2010 ما يقارب (82) مليون دينار أردني صرفت لزيادة عدد المستفيدين من خدمات الصندوق أو زيادة مصروفات المستفيدين الحاليين.
- زيادة رواتب المتقاعدين المدنيين والعسكريين منذ مطلع عام 2009 بمقدار عشرين دينار.

وفي ضوء حسابات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية فإن استبعاد مساهمة صندوق المعونة الوطنية سيؤدي الى ارتفاع

معدل الفقر من (14.4%) الى (15.8%) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013). ويتضح مما سبق أن السياسات الموجهة نحو مكافحة الفقر لم تأت بقدر الطموحات، ولكن يحسب لها الحيلولة دون تفاقم مشكلة الفقر. ويظهر هنا دور العوامل والمتغيرات الخارجية في تأخير تطبيق السياسات الموجهة نحو مكافحة الفقر، وهي ليست عوامل عابرة بل عالمية وإقليمية مستمرة تمتد منذ حرب الخليج في 1991 على الصعيد الإقليمي، مروراً بمتغيرات ومستجدات عالمية مثل الأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الكثير من الدول في العالم لسنوات عديدة، وانتهاء بآخر التطورات الإقليمية التي كلفت الأردن الكثير من النفقات والضغط على البنى التحتية ممثلة بالموجات المتلاحقة من اللاجئين من سوريا الى الأردن.

وبما يخص البطالة، فقد تمثل دور السياسات والاستراتيجيات والمبادرات الموجهة نحو مكافحة البطالة في الأردن في أمرين هما: التخفيف من حدة البطالة، والمحافظة على معدلات مستقرة نسبياً والحيلولة دون تفاقم المشكلة. ويتضح من معدلات البطالة في الأردن في الفترة 1999–2015، انخفاض في معدل البطالة من (15.6%) في عام 1999 إلى (13%) في عام 2015. مع ملاحظة أن انخفاض معدلات البطالة دون (14%) قد بدأ منذ عام 2007، ووصل المعدل أدناه عام 2014 اذ بلغ (11.88)، وذلك تبعاً لعدد الوظائف المستحدثة عامي 2013–2014 التي بلغت (48.500) وظيفة عام 2013 وما يقارب (28000) وظيفة عام 2014 (تقرير وزارة العمل، 2014). وان كان الانخفاض في معدلات البطالة ليس بمستوى الطموحات، فإنه يمكن تفسير ذلك وفقاً لطبيعة مشكلة البطالة من حيث إنّها متعددة الأبعاد ولا تتوقف على بعد واحد. وتصنف العوامل المؤثرة في محور البطالة ضمن سياق البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للنظام بأنها عوامل داخلية وعوامل خارجية تشكل بمجملها مدخلات للنظام السياسي، وقد تم استخلاص نتائج التحليل وفقاً لنظرية النظم التي ميزت بين مدخلات ومخرجات النظام، والنظرية البنائية الوظيفية التي ميّزت بين المدخلات من البيئة الداخلية والمدخلات من البيئة الخارجية.

ومن أمثلة العوامل الداخلية المؤثرة في محور البطالة تزايد أعداد الداخلين الجدد من الأردنيين الباحثين عن العمل سنوياً الى سوق العمل الأردني، وقد قدرت احدى الدراسات عدد الشباب من الباحثين الجدد عن فرصة سنوياً بحوالي (50.000) فرداً (Rad, 2011). وعليه، فإن المحافظة على معدل بطالة سنوي بمقدار (13%) تقريباً يعني أن فرص التشغيل التي تم توفيرها قد أسهمت في تخفيض معدل البطالة، اذ وصل أدناه في عام 2014 الى (11.88) والمحافظة عليه بحيث لا يتجاوز (13%)، الا أنها غير كافية لتلبية الفرص المطلوبة سنوياً. وأضاف تقرير التنمية المستدامة في المملكة الاردنية الهاشمية (2015) أن مواجهة مشكلة البطالة في الأردن يتطلب توفير ما لا يقل عن (100.000) فرصة عمل سنوياً. وبرر تقرير الأمم المتحدة بعنوان حقائق سكانية (2015) العدد الكبير من الداخلين الجدد من الأردنيين الى سوق العمل الأردني بالزيادة السكانية في اعداد الشباب، التي من المتوقع أن تصل الى (20%) في السنوات الخمسة عشر القادمة، ليس في الأردن فقط ولكن في دول عربية أخرى مثل العراق والسعودية.

كما ربطت بعض الدراسات بين متطلبات سوق العمل وإمكانية الحصول على عمل وبينت أن عدم ملائمة التدريب المهني بصفة خاصة لمتطلبات سوق العمل يعيق حصول الشاب أو الفتاة على فرصة العمل (Abdul Gafoor and Qudah, 2012). وتشير الاحصائيات إلى أن نسبة البطالة بين الإناث في الأردن تقدر بضعف نسبة البطالة بين الذكور. وأكد التقرير السنوي الصادر عن وزارة العمل الأردنية (2014) على ذات النتيجة إذ عد ضعف موائمة النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات سوق العمل بأنها واحدة من سمات سوق العمل الأردني. وأضاف تقرير مؤشر التنمية البشرية (2004) أن توفر الأيدي العاملة الأجنبية التي تتقاضى رواتب أقل يعد واحد من أسباب البطالة في الأردن. ومن بين العوامل الداخلية المؤثرة في محور البطالة كذلك طبيعة البطالة نفسها، حيث وصفها تقرير وزارة العمل (2014) بأنها بطالة سلوكية تعني العزوف عن العمل في بعض المهن، وهي كذلك بطالة هيكلية من حيث عدم موائمة مؤهلات الباحثين عن عمل مع الوظائف المتوفرة. ومما تجدر الإشارة اليه أن معدلات البطالة تتفاوت بين المحافظات، ففي حين شهدت بعض المحافظات انخفاض في معدل البطالة مثل عمان والزرقاء فقد شهدت محافظات أخرى مثل البلقاء والمفرق ارتفاع في معدل البطالة. وتعد محدودية الموارد الطبيعية، وانتشار العمل في قطاع الخدمات، وهو القطاع الذي لا يحتاج الى أيدي عاملة كثيفة عوامل إضافية ذات أثر في محور البطالة.

وقد بينت دراسة أردنية (Bashier and Wahban, 2013) تناولت محددات التوظيف في الأردن أن معدل البطالة يتأثر بمتغيرات محلية أخرى مثل الناتج الإجمالي المحلي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقيمة التجارة الكلية. وقد توصلت الدراسة التي شملت الفترة بين 1980–2012 الى أن الزيادة في الناتج الإجمالي المحلي بمقدار (10%) قد أدت إلى زيادة الطلب على العمالة بمقدار (7.2%)، وأن الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار (10%) قد أدت إلى زيادة الطلب على العمالة بمقدار (0.43%). وكذلك الحال فإن الزيادة في قيمة التجارة الكلية بمقدار (10%) قد أدت إلى زيادة الطلب على العمالة

بمقدار (2.27%). وبينت دراسة أردنية أخرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى محدودة الأثر من حيث تخفيف معدلات البطالة إذا لم تقدم هذه الاستثمارات قيمة مضافة للمجتمعات خاصة المجتمعات خارج محافظة العاصمة (Al Amarat, 2016). وتؤكد هذه الدراسات بمجملها على تشعب مشكلة البطالة والعوامل المؤثرة فيها.

ومن حيث العوامل الخارجية، ومن بينها الوضع الإقليمي ونزوح اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة الى الأردن، ذكرت دراسة (Carrion, 2015) أن حجم اللاجئين السوريين في الأردن لا يتوقف على أولئك الموجودين في مخيمات اللاجئين في المنطقة الشمالية؛ بل في اعداد اللاجئين المنتشرين في المدن الأردنية، حيث إنّ ما يزيد على 80% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون خارج المخيمات، وان لذلك العديد من الآثار، ومنها على سبيل المثال البطالة. وبينت الدراسة في ضوء الاستطلاع الذي أجري من قبل مؤسسة (فافو) البحثية ومنظمة العمل الدولية ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية في مطلع عام 2014 أن هنالك ارتفاع في نسبة البطالة من (14.5%) في عام 2011 الى (22.1%) في عام 2014 في ثلاث محافظات هي محافظة العاصمة، واربد، والمفرق. والسبب في ذلك بطبيعة الحال هو الضغط الذي تشكله العمالة غير الأردنية. وبين تقرير منظمة التجارة العالمية أن عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة المجاورة للأردن مثل تعثر الأوضاع الاقتصادية، وغياب السلام، والأوضاع في العراق وسوريا تشكل عواما مهمة ذات أثر في محور البطالة في الأردن (World Trade Organization, 2008). وأضافت دراسة (العموش، 2016) أن تأثير الأزمة السورية لوحدها شمل الناحية الاقتصادية، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، والجانب الاجتماعي، والجانب الأمني، والجانب الصحي، والجانب السياسي. وجميعها تحديات على الأردن التعامل معها. وبالنسبة لدور التدخلات الحكومية في معالجة البطالة فقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) أنه في حال استبعاد التدخلات الحكومية فإن معدل البطالة سيرتفع الى (17%).

ومن حيث المحور الثالث من محاور التنمية البشرية وهو التعليم، فقد بلغ عدد الطلبة في الأردن في مختلف المدارس في الأردن من مرحلة التأسيس الى الثانوية العامة ما يقارب 1.9 مليون طالباً في نهاية عام 2015 ضمن 6800 مدرسة. أما عدد الطلبة في الجامعات فبلغ 267.500 طالب موزعين على 30 جامعة (دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي الأردني، 2015). ويعد الانفاق الحكومي الأردني على قطاع التعليم من أعلى النسب على مستوى العالم، حيث ينفق ما يقارب (12%) من اجمالي الناتج القومي مقارنة بدول أخرى مثل لبنان (1.6%) وتركيا (2.9%) والولايات المتحدة (5.2%) وبريطانيا (5.8%)، وذلك حسب البيانات المتوفرة لعام 2011 (Human Rights Watch, 2016).

وفي حين بلغت نسبة الطلبة المسجلين في التعليم قبل الأساسي لعام 1999 (29%) فإن هذه النسبة ارتفعت في عام 2010 الى (32%) مقارنة بالنسبة في الدول العربية التي بلغت عام 2010 (22%). أما بالنسبة للطلبة المسجلين في التعليم الأساسي فقد بلغت في 1999 (89%) وازدادت في 2010 الى (91%). وبلغت النسبة لنفس الفئة في الدول العربية في نفس العام (86%) وبلغت النسبة العالمية (91%). وبما يخص نسبة معرفة الشباب بالقراءة والكتابة فقد بلغت (99%) في 2010 مقارنة بالنسبة العربية لنفس العام التي بلغت (92%) والنسبة العالمية التي بلغت (90%) (منظمة، اليونسكو، 2012). واعتمدت الحكومة التعليم المهني من خلال تأهيل الكوادر البشرية (Hindi et al., 2008). وكما هو الحال بالنسبة لمتغيري الفقر والبطالة فإنه بالرغم من تحسن مؤشرات التعليم في الأردن فقد تأثر هذا المتغير بالعوامل الخارجية. وأكدت دراسة تناولت الإصلاح التعليمي في الأردن (Al-Daami, et al., 2007) أن جهود الإصلاح التعليمي التي بدأت في المملكة عام 1989 ضمن برنامج يمتد لعشر سنوات قد تأثرت وقت إجراء الدراسة بالحالة العراقية واللاجئين العراقيين الى الأردن. وتوصلت الدراسة الى أن التدخلات الحكومية عملت على تثبيت معدلات الفقر والبطالة دون أن تتجاوز الى مستويات أعلى من ذلك، وذلك بدلالة الاحصاءات الرسمية المحلية والدولية.

وفي الخلاصة فإن الأثر الكبير الذي لا يمكن تجاهله هو الأثر المتعلق بالمتغيرات الخارجية مثل الأزمات والصراعات المستمرة منذ سنوات عديدة في المنطقة وعلى رأسها الصراع العربي الاسرائيلي، والاضطرابات في العراق وسوريا، والمستجدات الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية وأسعار الطاقة وغيرها. وعادة ما يستمر الأثر السلبي للأزمات لسنوات عدة حتى بعد زوالها، فكيف إن بقيت الأزمات دائرة دون توقف.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

خلصت الدراسة بعد تحليل الخطابات السياسية للملك عبدالله الثاني في الفترة 1999–2016 الى ما يلي:

(1) يوجد علاقة تأثير ايجابية للخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في مكافحة الفقر في الأردن وبالتالي تحسين مستوى التنمية البشرية في الأردن.

(2) يوجد علاقة تأثير ايجابية للخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في معالجة البطالة وبالتالي تحسين مستوى التنمية البشرية في الأردن.

(3) يوجد علاقة تأثير ايجابية للخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في تحسين التعليم وبالتالي تحسين مستوى التنمية البشرية في الأردن.

(4) تمكنت السياسات والتدخلات الحكومية من الحد من تفاقم معدلات الفقر والمحافظة على استقرارها بنسب ثابتة.

(5) تمكنت السياسات والتدخلات الحكومية من الحد من تفاقم معدلات البطالة من خلال إيجاد واستحداث فرص العمل.

(6) تمكنت السياسات والتدخلات الحكومية من تحسين مؤشرات مستوى التعليم.

(7) تعد البطالة المحور الأكثر أهمية من حيث إنّ التقليل من معدلات البطالة يسهم في التقليل من معدلات الفقر، اذ ان التوظيف يوفر الدخل ويسهم في التقليل من مستوى الفقر وتحسين المستوى التعليمي.

(8) تتأثر التوجهات الأردنية في مجال التنمية البشرية (الفقر، والبطالة، والتعليم) بعدد من المتغيرات الخارجية ممثلة بالوضع الإقليمي والصراعات الدائرة لسنوات طويلة في الدول العربية المجاورة التي رتبت على الأردن حملاً كبيراً يطال مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. بالإضافة الى متغيرات أخرى مثل ارتفاع أسعار الطاقة في العالم، وتعثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

التوصيات

توصي الدراسة في ظل النتائج التي توصلت اليها بما يلي:

(1) حيث إنّ نسبة الفقر الغذائي في المملكة ضئيلة مقارنة بنسبة الفقر المطلق فإنه يمكن التعرف على خصائص الأفراد ضمن هذه الفئة من حيث القدرة أو عدم القدرة على العمل. وتتم مساعدة الأفراد في حال القدرة على العمل من خلال انشاء مشاريع إنتاجية مدعومة من قبل القطاع العام والخاص. ويتضمن الدعم كذلك المتابعة المستمرة والمساعدة في التسويق والبيع والتسهيلات المرافقة للمشروع، وتكاثف الجهود العامة والخاصة للتقليل من معدلات البطالة وتفعيل دور القطاع الخاص بحيث يتحمل مسؤولية جادة في حل المشكلات الوطنية، وذلك من خلال المساهمة في دعم المشاريع التي تقوم على العمالة المكثفة.

(2) العمل على توفير قاعدة بيانات خاصة بالفقر في الأردن والدراسات والإحصاءات المتعلقة به لتسهيل البحث في هذا الموضوع، واستخلاص المعلومات المطلوبة لوضع التصورات والوقوف على حجم المشكلة، وتحديث البيانات الخاصة بها.

(3) التركيز على اهمية التعليم المهني المتخصص ونوعية هذا التعليم ومدى ملائمة مخرجاته لسوق العمل.

(4) تأسيس مركز وطني ابداعي مختص بالبطالة يمكن من خلاله طرح مشروعات انتاجية ابداعية صغيرة تقدم منتجات وخدمات تنبع من واقع الحاجة في السوق المحتمل.

(5) تشجيع الشركات والمؤسسات التي تتبنى المبادرات النابعة من المسؤولية المجتمعية ودعمها بحيث تكون قادرة على الإفادة مما تقدمه للمجتمع.

(6) إجراء المزيد من الدراسات بهدف التعرف على الدور الوسيط للمتغيرات الخارجية مثل اللجوء السوري الى الأردن في العلاقة بين الاستراتيجيات والسياسات الحكومية ومكافحة الفقر والبطالة.

المصادر والمراجع

الحبيس، محمود عبدالله، النسور، جمال أحمد، والنسور، اشرف عبدالكريم (2016). التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في الأردن للفترة (1994–2004). دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، 43(3)، 1549–1556.

ربابعة، يوسف عبد الرحيم، ونزال، نبال نبيل (2015). الخطاب الأخير للرئيس بن علي بين التفويض والتقويض: دراسة في تحليل الخطاب السياسي. مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 42، العدد 3، 751–768.

السعيدين، ضيف الله سعد عواد (2006). الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره على الصلاح والتحديث في الأردن (1999–2005). رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

صفار، محمد (2005). تحليل الخطاب واشكالية نقل المفاهيم: رؤية مقترحة. مجلة النهضة، المجلد 6، العدد 4، 99–110.

عارف، نصر محمد (2002). ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

علي، عاصم شحادة، واسحاق، مرضيانا (2011). الخطاب السياسي لجلالة الملك الراحل الحسين بن طلال (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) طيب الله ثراه، في ضوء علم اللغة النصي ونظرية الاتصال. مجلة دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 1، 268–289.

العموش، نادية فالح (2016). أثر الأزمة السورية على الأردن. دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية، 43(6)، 2857–2872.

الفضالة، فهد يوسف (2011). مفردات السياسة الخارجية لدولة الكويت كما يعكسها الخطاب السياسي. سلسة الإصدارات الخاصة، العدد 32، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت.

فقيهي، محمد (2015). دروس في علم السياسة. جامعة سيدي محمد بن عبدالله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، فاس، المغرب.

الكفاوين، محمود محمد (2015). المشكلات التي تواجه النساء اللاتي يترأسن أسراً فقيرة: دراسة ميدانية على عينة من منتفعات صندوق المعونة الوطنية. دراسات، العلوم الانسانية والاجتماعية ، 42(1)، 1229–1249.

مهدي، ايناس ضياء (2012). تحليل القوى الاستراتيجية المؤثرة للخطاب السياسي: دراسة حالة الخطب السياسية لبراك اوباما. مجلة الاستاذ، العدد 200، 900–912.

المومني، فتحي أيوب (2001)، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره على الاستبعاد الاجتماعي (1999–2008). رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

التقرير السنوي لوزارة العمل، 2014.

الموقع الرسمي الملك عبدالله الثاني ابن الحسين (http://www.kingabdullah.jo/)

الموقع الرسمي للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (http://www.hudc.gov.jo). الكاب السنوي، 2013.

الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم (http://www.moe.gov.jo).

Alkire, S. (2010). Human development: Definitions, critiques and related concepts-background paper for the 2010 human development report. Oxford Poverty and Human Development Initiative, University of Oxford, UK.

Bohman, J. (2004). Discourse Theory. In Handbook of political theory, edited by Gaus, G., Kukathas, C. (2004). Sage Publications Ltd., London, UK.

Brown, G. and Yule, G. (1998). Discourse Analysis. Cambridge University Press. Cambridge, UK.

Carrion, D. (2015). Syrian refugees in Jordan confronting difficult truths. Middle East and North Africa Programme. Chatham House, 3-16.

Charteris-Black, J. (2014). Analyzing political speeches: Rhetoric, discourse and metaphor. Palgrave Macmillan, Hampshire, UK.

Chatterjee, A. (2010). International Relations Today: Concepts and Applications. Dorling Kindersley and Pearson Education, New Delhi, India. Available online: https://books.google.jo/books.

Chilton, P. and Schaffner, C. (2002). Politics as text and talk: Analytic approaches to political discourse. John Benjamins Publishing Company, Philadelphia, USA.

Fairclough, I. and Fairclough, N. (2012). Political Discourse Analysis: A method for advanced students. Taylor & Francis Group, Routledge, New York.

Ishiyama, J. and Breuning, M. (2011). 21st Century Political Science: A reference handbook. SAGE Publications, Inc. London, UK.

Jayapalan, N. (2002). Comprehensive Modern Political Analysis. Atlantic Publishers and Distributors, New Delhi, India. Available online at: https://books.google.jo/books.

Jorgensen, M. and Phillips, L. (2002). Discourse analysis as theory and practice. Sage Publications, California, UAS.

Schiffrin, D., Tannen, D. and Hamilton, H. (2001). The Handbook of Discourse Analysis (ed.). Blackwill Publishers. UK.

Van Dijk, T. (2011). Discourse studies: A multidisciplinary introduction. Sage Publications Ltd., London, UK. Available online: https://books.google.jo/books.

Wodak, R. (1989) 1968: The power of political jargon – a “Club 2” discussion. In R. Wodak (Ed.), Language Power and Ideology.

Amsterdam: John Benjamins. Available online: https://books.google.jo/books.

Abdul Gafoor, I. and Qudah, M. (2012). Unemployment status in Jordan during the first decade of the twenty-first century. Problems and Perspectives in Management, Vol. 10, Iss. 4, 17-29.

Al Amarat, M. (2016). The impact of direct foreign investment on unemployment in Jordan. Modern Economy, Vol. 7, 737-741

Al-Abed Al-Haq, F. and Al-Sleibi, N. (2015). A Critical Discourse Analysis of Three Speeches of King Abdullah II. US-China Foreign Language, Vol. 13, No. 5, 317-332.

Al-Daami, K. and Wallace, G. (2007). Curriculum reform in a global context: a study of teachers in Jordan. J. Curriculum Studies, Vol. 39, No. 3, 339-360.

Al-Faki, I. (2014). Political Speeches of Some African Leaders from Linguistic Perspective (1981-2013). International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 4, No., 3, 180-198.

Al-Rassam, E. (2010). Analyzing Political Discourse: Towards a pragmatic approach. College of Basic Education Researchers Journal, Vol. 10, No. 1, 528-552.

Al-Sa'ati, N. and Khalaf, A. (2013). A critical discoursal analysis of Obama's political speech at Cairo University, Buhuth Mustaqblia, Vo. 41, 1-30.

Bashier, A. and Wahban, A. (2013). The Determinants of Employment in Jordan: A Time Series Analysis. International Review of Management and Business Research, Vol. 2 Issue.4, 927-936.

Cho, J. and Lee, E. (2014). Reducing confusion about grounded theory and qualitative content analysis: Similarities and differences. The Qualitative Report, Vol. 19, No. 64, 1-20.

Das, S. (2014). Impact of democratic politics on caste with special reference to the Patnis of Cachar. IOSR Journal of Humanities and Social Science (IOSR-JHSS) Vol. 19, Iss. 1, Ver. VIII, 19-23.

Easton, D. (1957). An Approach to the Analysis of Political Systems. World Politics, Vol. 9, No. 3, 383-400.

Fukuda-Parr, S. (2011). The Human Development Paradigm: Operationalizing Sen's ideas on capabilities, Feminist Economics, Vol. 9, No. 2–3, 301-317.

GAO (1989). Content Analysis: A methodology for structuring and analyzing written material. United Sates General Accounting Office, Transfer Paper No. 10.3.1, 1-33.

Gifu, D. (2013). Italian Political Discourse Analysis: Opinion and Feeling. Cultural and Linguistic Communication, Vol. 3, No. 1, 40-52.

Hasan, J. (2013). A linguistic analysis of in-group and out-group pronouns in Hosni Mubarak's speech. Journal of Basra Researchers, Humanities Series, Vol. 38, No. 2, 5-24.

Ismail, H. (2012). Discourse Markers in Political Speeches: Forms and Functions. Journal of College of Education for Women, Vol. 23, No. 4, 1260-1278.

Jian, G., Schmisseur, A. and Fairhurst, G. (2008). Organizational discourse and communication: the progeny of Proteus. Discourse and Communication, 2(3), 299-320.

Khalid, H. (2014). A discoursal analysis of Obama's first acceptance speech (2008). Arts Journal, Vol. 110, 37-60.

Martin, O., Medina, H., Olmo, A. and Vivanco, J. (2014). The social theory of communication: Its viability to study the relationship between the political and the public communication systems in the USA. Revista Latina de Comunicación Social, 69, 67-84.

Pfaltzgraff, R. (1972). Karl Deutsch and the study of political science. Political Science Reviewer, Vol. 2, 90-111. Available online at: http://www.mmisi.org/pr/02_01/pfaltzgraff.pdf.

Prestine, N. (1991). Political System Theory as an Explanatory Paradigm for Teacher Education Reform. American Educational research Journal, Vol. 28, No. 2, 237-274.

Pu, C. (2007). Discourse Analysis of President Bush's Speech at Tsinghua University, China. Intercultural Communication Studies, Vol. XVI, No. 1, 205-216.

Rad, S. (2011). Jordan's Paradox of Growth without Employment: A Microcosm of the Middle East? Centre for Development Policy and Research SOAS, development Viewpoint, No. 65, University of London.

Rahimi, F. and Riasati, M. (2011). Critical Discourse Analysis: Scrutinizing Ideologically Driven Discourses. International Journal

of Humanities and Social Science, Vol. 1, No. 16, 107-112.

Sharififar, M. and Rahimi (2015). Critical Discourse Analysis of Political Speeches: A Case Study of Obama's and Rouhani's Speeches at UN. Theory and Practice in Language Studies, Vol. 5, No. 2, 343-349.

Slembrouck, S. (2005). Discourse, critique and ethnography: Class-oriented coding in accounts of child protection, In Language Sciences, Vol. 27, 619-950.

Van Dijk, T. (1997). The study of discourse, in T. Van Dijk (ed.), Discourse as Structure and Process, Sage Publications Ltd., London, UK, Vol. 1, 1–34.

Brugad, S. (2002). The influence of political discourse on capital movements. Ph.D. dissertation, University of Missouri St.-Louis, U.S.A. retrieved form ProQuest Information and Learning, U.S.A., UMI Number: 3052953.

Hardy, C., Harley, B. and Phillips, N. (2004). Discourse Analysis and Content Analysis: Two Solitudes? Qualitative Methods, 1-39.

Jordan Economic Monitor, The World Bank (2014). Poverty Reduction and Economic Management (PREM), 1-34.

Mahone, J. (2009). A comparative content analysis of televised political advertising in the United States and Canada in 2004 and 2008. Master Thesis, East Tennessee State University.

Mwiinga, C. (2015). A critical discourse analysis of the parliamentary debate on the lefting of the immunity of the fourth republican president of Zambia in 2013. Master Thesis, Linguistic Science, University of Zambia.

Sorzano, J. (1973). The conceptual requirements of systems analysis: an examination of Adam Smith, Talcott Parsons and David Easton. Ph.D. dissertation, Georgetown University.

Crowley, B. and Delfico, J. (1996). Content analysis: A methodology for structuring and analyzing written material. United States General Accounting Office, Program Evaluation and Methodology Division.

Francoise, D. (2011). Fighting Poverty, Making Up a New Society around the Use of Human Development in Jordan. Institut Francais Du Proche-Orient (IFPO), BSN Press, pp. 89-106.

Jordan Human Development Report (2004). Building Sustainable Livelihoods. Ministry of Planning and International Co-operation. Hashemite Kingdom of Jordan, United Nations Development Programme and Jordanian Hashemite Fund for Human Development/Queen Zein Al Sharaf Institute for Development, Amman, Jordan.

World Trade Organization (2008). Trade policy review: Report by Jordan.

Catalano, T. (2011). Barack Obama: A semiotic analysis of his Philadelphia speech. Papers in Communication Studies. Paper 16. http://digitalcommons.unl.edu/commstudiespapers/16

Horváth, J. (2009). Critical Discourse Analysis of Obama's Political Discourse. Published online.

Howarth, D., Norval, J. and Stavrakakis, Y. (2000). Discourse Theory and Political Analysis: Identities, hegemonies and social change. Manchester University Press, New York. http://www.pulib.sk/elpub2/FF/Ferencik2/pdf_doc/6.pdf

Human Rights Watch (2016). “We’re Afraid for Their Future” Barriers to Education for Syrian Refugee Children in Jordan. http://www.hrw.org.

Van Dijk, T. (2004). Politics, Ideology and Discourse. Retrieved August 2016 from http://www.discourse-in-society.org/teun.html.

Analysis of the Political Discourse of King Abdullah II Ibn Al-Hussein and Its impact on Human Development in Jordan (1999-2015)

Mazen Al-Ougaili, Suzan Yaqoub *

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of the political discourse of King Abdullah II Ibn Al-Hussein on human development in Jordan, represented by three dimensions: poverty, unemployment, and education. The study adopted the content analysis, the systems approach, and the structural-functionalist approach in the political approach analysis. The political speeches under analysis consisted of all forms of political speech of King Abdullah II in the period 1999-2015, including letters from the Throne and interviews with global, regional and local television stations as well as newspapers. Thirty-five terms were selected for the purposes of the current study. The study used the quantitative approach to analyze the data using the Statistical Package for Social Sciences program (SPSS). The findings of the study indicated that there is a statistically significant and positive impact of the political discourse of King Abdullah II on human development dimensions (poverty, unemployment, and education). The study recommended to take terms of the political discourse of King Abdullah II related to human development as thoughtful responses to the input received by the political system from the internal and external environment, and appeared as policies, strategies and initiatives after treatment in order to address national problems.

Keywords: .Discourse of King Abdullah Ibn Al-Hussein ,Human development,Poverty

* The University of Jordan. Received on 25/9/2017 and Accepted for Publication on 2/1/2019.